

الفصل الثالث :

تحديات وآفاق مشروع الشراكة الأرومتوسطية

تمهيد:

تتمتع منطقة حوض المتوسط اليوم بظروف مواتية يمكن أن تبنى عليها مستقبلها بنجاح على المستوى السياسي والاقتصادي ، خصوصا إذا تم مراعاة عاملين رئيسيين يمثلان جوهر عملية التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، هما المسؤولية السياسية وإدراك أن الوقت قد حان لكي تدخل المنطقة في سياق التحولات الدولية لاقتصاد السوق، وإلا فانتها الفرصة التي لو ضاعت لأصبحت التطورات الاجتماعية المستقبلية التي تلوح في الأفق أشبه بعبوة ناسفة تهدد السياسات الخارجية والداخلية للمنطقة .

والملاحظ اليوم أن الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في منطقة حوض المتوسط تمر بتحولات ذات أبعاد جديدة، تعكس عدم قدرة الهياكل القائمة على مواجهة التحديات الجديدة ، تحولات مطلوب منها أن تقضي على الجمود الذي إن طال قد يؤدي إلى الانهيار كما يتضح من تجربة الشيوعية في أوروبا الشرقية .

ولتجنب هذا الجمود برز الاهتمام ببعض مشاريع جديدة لاستيعاب هذه التحولات، فبرز مشروع الشراكة الأورومتوسطية ولكن رغم ذلك هناك قدر من الشك بشأن ما ستنتهي إليه الطريق الذي تسير عليه مختلف الأطراف، وهذا ما يدعو إلى التساؤل عن التحديات التي تواجه هذه التحولات، والتساؤل كذلك عما إذا كانت العلاقات بين الأطراف الفاعلة في النظام الدولي ستؤدي إلى بروز نظام إقليمي جديد في المنطقة ، أم أن المصالح الجديدة المتعددة في المنطقة ستؤدي إلى ظهور هياكل فوضوية وغير مستقرة تزيد في تعقيد وضعية دول الحوض .

المبحث الأول : تحديات مشروع الشراكة الأوروبيةمتوسطة .

صرح كلود شيسون وزير الخارجية الفرنسي الأسبق في المؤتمر الدولي الخامس حول العلاقات العربية الأوروبية الذي عقد في بروكسال سنة 1997 أثناء مداخلة بأن "أوروبا ليس لديها سياسة خارجية مشتركة ، ومن قبيل الخطأ الحديث عن سياسة أوروبية (...)" ، من السهل الحصول على مواقف أوروبية في مجال الاقتصاد (...) ، لا تصدقوا الحديث عن سياسة خارجية أوروبية مشتركة، وأن مثل هذه السياسة الخارجية للمجموعة الأوروبية يمكن أن تحقق تقدما لأن هذا محض وهم¹ .

من هذا التصريح لشخص له وزنه و تاريخه في المنطقة يمكن أن نأخذ نظرة عن الصعوبات التي سيواجهها مشروع الشراكة الأورمتو، فالاتحاد الأوربي المبادر لهذا المشروع ما يزال يفتقد للإرادة السياسية الجماعية التي إن توفرت يمكنها أن تدم دفعا كبيرا للمشروع ، و قد أشرنا في الفصل الأول إلى الخلافات الموجودة داخل الاتحاد بين فريق يرى ضرورة توسيع الاتحاد نحو الشرق و الشمال، وفريق يركز على ضرورة التركيز أكثر على الجنوب، وما يزال هذا النقاش يأخذ حيزا هاما داخل الاتحاد، وهو الأمر الذي انعكس سلبا على مشروع الشراكة الأورمتوسطية حيث ما يزال التردد يطبع سلوك الاتحاد الأوربي اتجاه كثير من القضايا التي إن بقيت دون حسم ستعيق مسار المشروع دون شك .

فالاتحاد الأوربي لا يملك نظرة شاملة لمسألة المديونية وكيفية معالجتها خارج وصفات صندوق النقد الدولي رغم إلحاح دول الضفة الجنوبية على ضرورة الإسراع بمعالجة هذا الشكل، والأمر نفسه يقال عن مشكل الهجرة الذي يطرح على الضفتين العديد من التحديات الأمنية والاقتصادية، حيث ذكر تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة حول قضية الديون في عقد التسعينيات أن الفقر والتدهور البيئي و الحروب و الديون هي كلها عوامل تتصل ببعضها لتساعد في تزايد معدلات الهجرة².

¹ مركز الدراسات العربي الأوربي : العلاقات العربية الأوروبية : حاضرهما ومستقبلها ، ص 148 ، 149 .
² وليد محمود عبد الناصر : التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف ، السياسة الدولية ، أبريل 96 العدد 124 ص 32 .

غير أن هذا لا يعفي دول الضفة الجنوبية من مسؤولية الوضع القائم، فإخفاقات التنمية في الضفة الجنوبية والنمو الديموغرافي السريع وتأخر ديمقراطية الأنظمة، كلها تحديات قد تشكل عائقا كبيرا أمام مشروع الشراكة .

يجتاز إذن حوض البحر المتوسط بأسره في الوقت الحاضر مرحلة من التوتر الخطير و الجذري على حد تعبير إدغار موران " Idgar Morin' بين شعوب العالم العربي الإسلامي وبين العالم الغربي، لأن هذا التوتر الناشئ عن التفاوت الاقتصادي والاجتماعي والضغط الديمغرافي الذي لم تعد الهجرة في وضع يسمح لها بالتخفيف منه، يدفعنا للاقترب أكثر من الواقع لفهم طبيعته.

المطلب الأول : التحدي الاقتصادي الاجتماعي .

في البداية أريد التسليم بأن الدول تدّين بنجاحها لذاتها أولا، وهذا يعني ضمنا بأنها تدّين أيضا بفشلها لذاتها، لكن هذا لا يعني إطلاقا إهمال العامل الخارجي و تأثيره، وهو ما يقودنا لطرح التساؤل الآتي: هل ينبغي أن نبحث عن أسباب الإخفاق في البدء داخل البلدان المعنية؟ أم أن هذه الأسباب ناتجة عن علاقات التبعية و الاستغلال التي تهيمن على السوق العالمية ؟.

الواقع يكشف لنا أن سياسات التنمية التي اتبعت في جل دول جنوب حوض المتوسط لم تستطع تحقيق الأهداف المرسومة، فحصول هذه السياسات التي تمتد على طول الثلاثين سنة الأخيرة إن لم تكن سيئة كليا فهي على الأقل لم ترقى إلى درجة تضمن لهذه الدول تحقيق توازناتها الاقتصادية الكبرى، وهو ما انعكس سلبا على الوضع الاقتصادي الاجتماعي لهذه الدول، حيث أصبح هذا الوضع يشكل واحد من أهم العقبات التي تواجه مشروع الشراكة الأورومتوسطية ، لذا نجد أن وثيقة برشلونة خصصت محورا كاملا لهذا الموضوع، بل أكثر من ذلك نجد أن مشروع الشراكة كله قائم أساسا على فكرة بناء منطقة للتبادل الحر، التي تطرح كعلاج للمشاكل الاقتصادية التي تعيشها الضفة الجنوبية للمتوسط، والاتحاد الأوروبي يريد من خلال بناء فضاء أورومتوسطي تحقيق ما يلي: أن لا تكون مجموعة الدول في الجنوب في حالة حرب فيما بينها، وأن لا يهتز استقرارها بسبب نزاعات اجتماعية وسياسية، وهذا حتى لا تتحول إلى مصدر للإرهاب أو تصدير المخدرات إلى أوروبا و أن لا تهدد الاستقرار الاجتماعي لأوروبا من خلال الاستمرار أو الزيادة الحادة في الهجرة غير المشروعة إلى أوروبا .

إن هذه اللاتقاءات تقودنا إلى جوهر هذا التحدي، فهي تتطلب إسقاط الجدار الاقتصادي الذي يفصل أوروبا عن جنوبها، فالاختلافات الشديدة بين اقتصاديات دول الضفة الجنوبية للحوض و مثيلاتها الأوربية تطرح تساؤلات عديدة عن طبيعة هذه العلاقة (الشراكة)، هل تكون أفقية في اتجاه واحد من الشمال إلى الجنوب ؟ أم تفاعلية في إطار سياسات الاعتماد المتبادل و تقسيم العمل بين الطرفين ؟.

الجواب الواقعي عن السؤال موجود على أرض الواقع ، فالجغرافيا السياسية للموارد الطاقوية في حوض المتوسط تطرح أمامنا تفاوتاً في التوزيع الطبيعي لهذه الموارد بين بلدان الضفة الجنوبية والضفة الشمالية للحوض، هذا التفاوت ولد تجارة متوسطة تتميز بتدفق النفط والغاز من الجنوب نحو الشمال من جهة (أنبوبي الغاز العابرين للمتوسط، مشروع ليبي إيطالي لمد أنبوب ثالث)، و تدفق السلع الاستهلاكية من الشمال إلى الجنوب من جهة أخرى، و حسب الباحث إسماعيل خناس: " بات الكلام على آفاق تقسيم جديد للعمل أقل تفاوتاً بين البلدان المتوسطية وأوروبا من قبيل البلاغة الخطابية، و أكثر فأكثر أخذت المبادلات اللامتكافئة بين الضفتين الشمالية و الجنوبية للمتوسط تميل نحو نقاط من القطع من شأنها أن تخلخل الاستقرار في هذه المنطقة¹، إذ أن دول الضفة الجنوبية ستتحول في ظل هذا المشروع إلى مجرد مصدر للموارد الأولية، و سوق لترويج المنتجات الأوروبية، والذي يتمن جيداً في إعلان برشلونة يجد بعض المؤشرات التي توضح هذا، إذ يتوقع البيان الختامي للقمة زيادة الحاجيات في الطاقة خلال السنوات العشر المقبلة بسبب النمو الديمغرافي (دول الضفة الجنوبية بالطبع)، والاقتصادي (الدول الأوروبية)، ويقترح البيان الختامي في هذا الصدد تنمية و تعزيز شبكات الربط الكهربائي و الغازي من خلال تمديدها إلى جميع البلدان المحيطة بالمتوسط، وتحسين التعاون في إنتاج واستعمال الموارد الطاقوية للمنطقة، غير أن الذي يجب أن لا يغيب على الجميع أن تدنى معدلات النمو الاقتصادي في معظم دول جنوب الحوض والمصحوب بتنامي الظروف المسببة للاضطرابات الاجتماعية، لا بد أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات عدم الاستقرار السياسي في تلك الدول، وهنا يمكن اعتبار أن الخطر الحقيقي الذي يهيمن في المتوسط ناتج عن الفوارق التي ما تزال تتعمق بين الدول الغنية والدول الفقيرة لأن البؤس سيصبح يوماً بعد يوم مصدر توتر و نزاع، وحتى نفهم جيداً هذا الخطر، نقارن في الجدولين أدناه تطور السكان في مختلف مناطق الحوض بين سنتي 1983 و 1993، وبالموازاة سنقارن تطور توزيع الثروة في حوض المتوسط خلال نفس الفترة.

¹ إسماعيل خناس: تحدي الطاقة في حوض المتوسط ، ترجمة: سمير سعد ، دار الفرابي، بيروت ص 14

جدول 10 : تطور توزيع السكان في حوض المتوسط

السنة	دول المجموعة الأوربية المتوسطة	دول المغرب العربي	المشرق	باقي دول المتوسط
1983	% 42	% 14	% 15	% 21
1993	% 41	% 15	% 22	% 22

المصدر : René Téoul : L'integration economique du bassin méditerranéen : Hamattan ,Paris 1997 ,p74

جدول 12 : تطور توزيع الثروة في حوض المتوسط

السنة	دول المجموعة الأوربية المتوسطة	دول المغرب العربي	المشرق	باقي دول المتوسط
1983	% 82	% 4	% 8	% 6
1993	% 86	% 3	% 5	% 6

المصدر : Op. cit, p75

الملاحظ للجدولين سيري بوضوح الصعوبات الرئيسية في المتوسط التي ستواجه مشروع الشراكة خصوصا فيما يتعلق بالهجرة والاستقرار الاجتماعي، فخلال سنة 1983 نلاحظ ما يلي :

الدول المتوسطة للمجموعة الأوربية (إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، اليونان) لا تمثل سوى 42 % من سكان الحوض، بينما نفس هذه الدول تنتج 82 % من الناتج الخام الكلي للمتوسط، في هذه الفترة دول المغرب العربي تشكل 14 % من سكان الحوض لكن لا تنتج سوى 4 % من الناتج الخام الكلي للمتوسط، أما المشرق فهو يضم خلال نفس الفترة 19 % من سكان الحوض لكن لا ينتج سوى 8 % من الناتج الخام الكلي للمنطقة ، أما بقية الدول المتوسطة (تركيا، يوغسلافيا سابقا، قبرص، مالطا) فهي تضم 21 % من سكان المنطقة وتنتج 6 % فقط من الناتج الكلي الخام للمنطقة، فالملاحظ أنه خلال هذه الفترة يوجد لا توازن كبير جدا في المنطقة، تفاقم مع مرور الوقت حيث ازدادت الفوارق تعمقا وهذا ما يكشفه الجدول من خلال سنة 1993 ، فدول الاتحاد الأوربي المتوسطة أصبحت لا تضم سوى 41 % من سكان المنطقة، في حين تنتج حوالي 86 % من الناتج الخام الكلي للمتوسط، بالمقابل سكان المغرب العربي ارتفع بشكل كبير حيث أصبح يمثل 15 % من مجموع سكان الحوض في

حين تناقص وزنه في الناتج الكلي الخام و بلغ 3 % فقط، نفس الاتجاه نجده في المشرق وبقي دول الحوض (أنظر الجدولين)، و إذا ما أضفنا إلى ما سبق مشكلين آخرين نجد أن المنطقة تسير في طريق مسدود لا يؤدي إلا للصدام .

المشكل الأول يتمثل في مشكل المديونية حيث يمثل ارتفاع الفائض المالي الخارجي بالنسبة لدول الضفة الجنوبية شرط للحصول على نتائج إيجابية انطلاقاً من مسار الإصلاحات والتكيف الاقتصادي الذي لا يمكن الوصول إليه دون حل مشكل المديونية، و هنا تكمن المفارقة إذ أن مشروع الشراكة الأرومتوسطية يتجاهل تماماً هذه المشكلة المهمة المركزية، ففي اللقاء الذي عقد يوم 24 ماي 1997 ببروكسال وضم خبراء من الدول المعنية بمشروع الشراكة الأرومتوسطية برز الخلاف حول مسألة الديون ، حيث يرى الأوروبيون أن الإطار الوحيد لتسويتها هو معالجتها في إطار المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي على وجه الخصوص)، في حين طالب شركاء الجنوب بإبراج جزء من هذه الديون ضمن رؤوس الأموال الأوربية الموجهة للاستثمار في دول الجنوب .

لقد شهد عقد الثمانينات دخول الجنوب في دوامة تراكم المديونية التي أضعفها وأفقرتها فأمام قلة إمكانيات الدفع الخارجي وزيادة الحاجة إلى الواردات وارتفاع الطلب بفعل النمو الديمغرافي، نجأت دول الجنوب إلى طلب القروض الخارجية، و هنا نشير أن أزمة المديونية تميزت بظاهرة جديدة لم توجد أبداً من قبل، فالدول الفقيرة المدينة و جدت نفسها مصدراً صافياً لرؤوس الأموال باتجاه الشمال و حسب الباحث جورج قرم Georges corm "منذ نهاية سنوات 70 الدول غير المصنعة في حوض المتوسط تدفع كل سنة من 5 إلى 8 مليار دولار أكثر مما تستقبل من دول (O.C.D.E) بشكل أوضح الضفة الجنوبية تمول الضفة الشمالية في حوض المتوسط"¹ و لم تستطع السياسات المقترحة من تجاوز المشكل الذي ما يزال يرهق كاهل دول الضفة الجنوبية في المتوسط ، فمثلاً الجدول رقم 3 يبين بوضوح

¹ Bernard Ravenel: Mer commune, Sécurité commune; Confluences Méditerranée N°2. Hiver 92, p34.

وضعية ثلاث دول مغاربية هي تونس، الجزائر، المغرب اتجاه المديونية مع الآخر بعين الاعتبار أن الدول الثلاث لجأت أكثر من مرة إلى جدولة ديونها رغم ذلك كما يبين ذلك الجدول بوضوح ما زالت حجم المديونية كبير مقارنة بالنتائج الداخلي.

جدول 13: تطور المديونية الخارجية لدول المغرب العربي 1984/1994 .

السنة	الجزائر			المغرب			تونس		
	م.خ	م.خ	خدمات	م.خ	م.خ	خدمات	م.خ	م.خ	خدمات
	ملايين دولار	ن.د.خ	د/ص	ملايين دولار	ن.د.خ	د/ص	ملايين دولار	ن.د.خ	د/ص
	[بالمئة]	[بالمئة]	[بالمئة]	[بالمئة]	[بالمئة]	[بالمئة]	[بالمئة]	[بالمئة]	[بالمئة]
1984	12,05 6	2024,	33,60	10,16 9	83	24,80	37,07	46,10	24,2
1991	28,63 3	87,6	73,70	21,21 9	76,73	27,80	82,96	71,55	22,70
1994	27,12 0	84,75	39,30	21,90 0	69,40	-	9400	59	19,80

م.خ : المديونية الخارجية

ن.د.خ : الناتج الداخلي الخام

د : الديون

ص : الصناعات

المصدر : عبد الحميد الإبراهيمي : المغرب العربي في مفترق الطرق ،

مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط 1 ، 1996 ، ص 324

المشكل الثاني مرتبط بالأول وهو يمثل موضوعا عريضاً يطرح إشكالات عويصاً بالنظر إلى الخلفيات التي تحكمه و التداعيات التي يثيرها، إذ تعتبر الهجرة تحدياً و فرصة في آن واحد أمام العلاقات المتوسطية الأوربية نتيجة لاتصال مسألة الهجرة و تشابكها مع قضايا أخرى مثل البطالة والاستقرار السياسي ، لذا أتصور أن الشئ الذي يحدد أكثر الرهان المتوسطي هو الخوف الأوربي من مستقبل يكون مطبوع بالهجرة الكثيفة من الجنوب ، وهو الشئ الذي يشرحه الباحث الإسباني الفاتسو ريبيرا " Alfons Ribera " ، بقوله: " إذا كان الخطر بالنسبة لأوروبا يأتي من الجنوب (التطرف، المخدرات، الهجرة) بسبب الظروف الاقتصادية التي تعاني منها دول جنوب المتوسط، و إذا انتهجنا سياسة فاعلة لدفع التنمية، فإن

الخطر سيتفصل بشكل يتناسب والنمو في هذه المنطقة¹. وهو ما يذهب إليه الخبير الإسباني "خوان أنطونيو ساكولوجا" حيث يصف النمو السكاني في شمال إفريقيا بالقضية الخطيرة التي يجب أن تعد لها أوروبا العدة و يستشهد بقول وزير الخارجية الفرنسي الذي يقول فيه: "إذا لم تساعد بلدان شمال إفريقيا على مواجهة الانفجار السكاني فإن شمال إفريقيا سيحل ببيوتنا"، ثم يضيف لا يمكن بحال من الأحوال مساعدة بلدان نامية هكذا كرما وحسن أخلاق ولكن يجب على الاتحاد الأوربي أن يتحرك للدفاع عن مصالحه²، وهنا نشير أن الإجراءات البوليسية لن تحول دون تدفق المهاجرين من الجنوب إلى شمال المتوسط، ولا يمكن تصور وقف هذا التدفق أو على الأقل الحد منه دون ما تنمية اقتصادية في جنوب المتوسط، فهناك إذا حاجة لمواجهة مشكلات دول جنوب المتوسط لتحقيق الأمن المشترك و الوصول إلى مفهوم شامل للأمن يتضمن التنمية الاقتصادية، وهنا نشير إلى التصريح الشهير للرئيس الراحل هواري بومدين سنة 1974، حيث قال "لن نستطيع أي قنبلة نووية أن نوقف زحف الملايير من البشر من الجزء الجنوبي الفقير للعالم نحو الشمال"³، و حتى نفهم هذا المشكل نعطي بعض الأرقام التي تشرح الوضع أحسن من أي شيء آخر، حيث يبرز حوض المتوسط كمنطقة ذات زيادة سكانية كبيرة، الدول المشاطئة للحوض جمعت 142 مليون نسمة في بداية القرن، انتقل الرقم إلى 220 مليون سنة 1950، وتظم المنطقة حوالي 450 مليون نسمة سنة 2000 (أنظر الجدول رقم 4).

جدول 14: النمو السكاني في جنوب المتوسط (1950-2000) (بمليون نسمة)

السنة	1950	1970	1990	2000
دول جنوب المتوسط	70,64	117,64	194,53	242,55
دول جنوب شرق المتوسط	20,8	35,3	55,6	66,6
تركيا	42,6	69,05	117,27	147,66
إفريقيا المتوسطية	20,3	33,05	54,05	66,7
مصر	22,3	36,15	63,22	80,95
المغرب العربي				

Source : prospects of world ; 1988 ONU

Bichara Khader : Le partenariat euro-méditerranéenne. p 8

¹ انظر :

² وليد محمود عبد الناصر: التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف. السياسة الدولية، أبريل 1996، العدد 124، السنة 32، ص58

³ Chrls Zorgbibe : La Méditerranée :nouvelle ligne de front

Revue politique et parlementaire, 97^e Année, N° nov /Dec 1995, p 67

فهذا النمو الديمغرافي السريع مرتبط بالهجرة، وهما معا يسيران نحو التفاقم، إذ تثير الهجرة مشكلة مزدوجة فإقبال باب الشمال قد يؤدي إلى انفجار في دول الجنوب يطال بتداعياته الشمال، وعدم إقبال الباب واستمرار الهجرة مع ما تقجره من تناقضات اجتماعية في التقاليد والعادات مع الدول المستوعبة يؤدي إلى خلق توترات تهدد السلم الاجتماعي و تقوي التيارات المتطرفة، وهو ما عبر عنه الملك الحسن الثاني بطريقته حين قال ' عندما نظرق أبواب أوروبا ليس من أجل تطوير الهجرة و لكن من أجل توقيفها عن طريق التنمية الاقتصادية'¹.

وهنا نشير إلى أن تدفق المهاجرين كان موضوع تصريح ختامي خرجت به القمة الاقتصادية والاجتماعية الأورومتوسطية يوم 22 نوفمبر 1996 في باريس، وتضمن التصريح ملاحظات مفادها أن وجود مهاجرين في البلدان الأوربية يشكل عنصرا جد إيجابي في إطار تكثيف التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين الضفتين، غير أنه يضيف أن بناء منطقة للتبادل الحر حول المتوسط قد تكون لها عواقب وخيمة على حركة السكان داخل هذه المنطقة، ويؤكد التصريح على أن كل سياسة لضبط تدفق المهاجرين ينبغي أن ترافقها في البلدان الأصلية أعمال لصالح التنمية والتكوين بالتعاون مع البلدان المستقبلية، ويقترح التصريح تحديد ميثاق أوروبي متوسطي مشترك لحقوق المهاجرين وواجباتهم، وخلال هذا اللقاء تم تداول قضية ضبط هجرة العمالة من خلال تمويل برامج التنمية في دول المصدر و تحسين شروط التبادل التجاري مع دول جنوب المتوسط وتخفيف عبأ الديون واحتواء الآثار الاجتماعية السلبية للإصلاحات الاقتصادية، وهو ما يزيد من ضرورة معالجتها ضمن رؤية تعاونية حتى يسهل التحكم في أفاق تطورها بعيدا عن الأحكام المسبقة و التوجس المتبادل و البدء بافتراض سوء القصد الذي ضلل يحكم هذه المسألة خلال السنوات الماضية، التي جرى خلالها تسييس قضية الهجرة حيث أخذت طريقتها إلى قمة أولويات العمل السياسي تدريجيا خاصة مع صعود اليمين المتطرف وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي في بلدان الإتحاد الأوروبي يتيح التخفيف من الضغط الديمغرافي عبر امتصاص قوة العمل المنحجرة من هذه البلدان .

¹ El Waten , 15 Avril 1997 , p 12

غير أننا نشير أنه إذا كانت التدفقات المالية والاستثمارات الأوروبية تعتبر شرطاً مسبقاً لتحقيق سياسة جهوية جديدة حول البحر المتوسط على أسس متكافئة وعادلة فإنها تمثل من جانب آخر ضرورة ملحة للحد من تدفق المهاجرين من جنوب إلى شمال المتوسط .

المطلب الثاني: التحدي الديمقراطي

وضع الاتحاد الأوربي لنفسه من خلال بيان برشلونة هدفاً محدداً، هو العمل على دعم قيام هياكل ديمقراطية في الضفة الجنوبية و يدعو هذا الهدف للتساؤل : ألا يوجد تضارب في الأهداف بين دعم عملية الاستقرار و دعم عملية التحول الديمقراطي في الوقت نفسه ؟ ثم من يسبق الآخر ضمان تنمية دائمة ومستقرة أم الديمقراطية ؟.

نطرح هذا التساؤل لأن ديمقراطية المجتمعات والانتقال من نظام إلى آخر ترتبط بقدر معين من المخاطرة، فالمجتمعات التي استكملت جهود التحديث أصبحت أكثر استقراراً من المجتمعات التي تقف في منتصف الطريق بين المعايير القديمة والمعايير الحديثة، والواقع القائم اليوم في حوض المتوسط يبرز أن مجتمعات المنطقة الآن تمر بمرحلة انتقالية صعبة جداً، فمن جهة توجد عدة ظواهر تشكل واقع السلطة في دول جنوب حوض المتوسط و تعكس القطيعة القائمة بين الدولة والمجتمع نذكر منها على وجه الخصوص:

- انعدام آليات التداول الطبيعي على السلطة و حتى إن وجدت فهي تبقى شكلية مظهرية وظيفتها لا تتعدى الاستهلاك الخارجي .

- احتكار مراكز القيادة من قبل نخب لا تتمتع بالحد الأدنى من المسؤولية والكفاءة المهنية .

ومن جهة أخرى تبرز حركية جديدة داخل هذه المجتمعات من خلال بدايات تشكل مجتمع مدني واع ، قادر على تحدي السلطة وهو ما يعكس عجز الدولة عن مسايرة التطور الاجتماعي وضعف قدرتها على التكيف مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ومن ثم نمو قوى الاحتجاج الاجتماعية والسياسية في مواجهة هذا العجز الذي يعكس أزمة الدولة.

إن التقدم نحو الديمقراطية و تجاوز أزمة الدولة يحتاج إلى توفير شروط موضوعية أساسية، في مقدمتها ضمان التنمية الاقتصادية

والاجتماعية وتأمين آليات التوزيع العادل لثمارها، فلا يمكن أن تقوم الديمقراطية دون استقرار سياسي، ولن يتحقق هذا الاستقرار دون تنمية شاملة، ومن هنا يبدو أن العقبة الرئيسية التي تحول دون تقدم مسيرة الديمقراطية التي بقيت تراوح مكانها في دول جنوب الحوض تكمن في هشاشة القوى الاجتماعية وسوء توزيع الثروة .

ويبدو أن السياسة الأوروبية اتجاه المنطقة تجاهلت هذا، وحاولت أن تنفّر عليه، إذ اعتمد الاتحاد الأوروبي استراتيجية تحقيق الاستقرار المحدود من خلال سياسة المعونات التي يقدمها، فمعروف أن اتفاقيات الشراكة التي أبرمها الاتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية ترتبط بشروط سياسية مسبقة (ترقية الديمقراطية، احترام حقوق الإنسان)، ولا تراعى خصوصيات كل دولة والمرحلة التي تمر بها، بل أكثر من ذلك هناك ما يشبه نظام للرقابة على المعونات المقدمة يشرف عليه خبراء المفوضية الأوروبية، من خلال الزيارات الميدانية التي يقومون بها إلى المشاريع والمؤسسات التي تستفيد من هذه المساعدات وهذا وفق برنامج زمني محدد، ويقدم الاتحاد الأوروبي مبررات لهذا السلوك الرقابي كون أن هناك جماعات في المؤسسات الحكومية والمجتمع تريد بقاء الوضع على ما هو عليه واستمرار الوضع الراهن، وقد تستغل المعونات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لتحقيق أهدافها. والاتحاد الأوروبي هنا يعمل بقصد أو عن غير قصد على تفجير مجتمعات الضفة الجنوبية سياسيا، وإجهاض عملية التحول قبل نموها، فاللجوء إلى الديمقراطية في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية و تراجع معدلات النمو يجعل الديمقراطية هشة ورهينة للأوضاع، فالوصول على الحريات السياسية لا يؤدي لسوء الحظ إلى تلاشي البؤس الاجتماعي بل ربما العكس هو الصحيح، فالتحرر الاقتصادي والسياسي في بداياته يدفع ببروز قطاع خاص طفيلي، يسعى للاغتناء بطرق ملتوية، وهنا نؤكد على التداخل الموجود بين التحرر السياسي والتحرر الاقتصادي، فالامتياز الذي يحدث أثناء مرحلة التحول و الانتقال يسمح بإعادة توزيع الأوراق لصالح نخب خاصة، دون أن تأخذ بالاعتبار مصالح الغالبية الساحقة من الناس ، وهو ما يولد حتما عند هذه الفئات فقدان الثقة في الديمقراطية وارتباطها بسبب فشل النظم الجديدة في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين .

لذلك يبدو أن دول المنطقة وقعت فيما سماه صامويل هنتغتون فخ الديمقراطية *Trap of démocratie* ، حين اندفعت (أو دفعت) بشكل مريع نحو فتح المجال السياسي للقوى المعارضة تحت ضغط الواقع الاقتصادي المتردي، والغضب الاجتماعي المتزايد، وكذا الشروط الخارجية التي تربط بين تقديم القروض والمساعدات بالديمقراطية، وهي بذلك لجأت إلى الحلول السهلة التي قد تزيد في تعقيد الأمور (حالة الجزائر مثلا) ، لأن الديمقراطية ليست وصفاً سحرية نستطيع بها القضاء على كل المشاكل التي تراكمت عبر الزمن¹، إن الديمقراطية هي أولاً وقبل كل شيء معركة اجتماعية و سياسية طويلة من أجل إيجاد تعديلات بنيوية في طبيعة الدولة و المجتمع معاً² ، فالديمقراطية لا تنشأ إلا في مجتمع نضجت فيه القوى الاجتماعية والسياسية، وهذا بالضبط ما أخفقت فيه النظم القائمة في المنطقة، حيث لم تتجح في بناء مجتمعات قادرة على تطوير ذاتها وعلى مواجهة تحدي التنمية، وبمعنى آخر أخفقت في التوفيق بين الانفتاح السياسي والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، فالانتقال نحو الديمقراطية في المنطقة اليوم موجود في مواجهة ضرورة إيجاد توازن بين ثنائية متقابلة، هي من جهة مستلزمات الاقتصاد الليبرالي الذي يقوم على فكرتي السوق وحرية المنافسة، ومن جهة ثانية التحرر السياسي الذي يقوم على حقوق الإنسان والتعددية الحزبية والتداول على السلطة . وهذا أمر يصعب تحقيقه في ظل المفارقة التي تميز الدولة في المنطقة، فهي متهمه بكونها دولة متدخلة في الميادين التي لا تملك فيها الكفاءة (إفراط البيروقراطية)، وكونها دولة غائبة في الميادين التي هي عادة من اختصاصها، وباختصار إن الدولة في هذه البلدان تفرض وجودها حيث لا يجب أن تتدخل، وتصبح عاجزة، حيث يجب أن تكون موجودة، وهو الأمر الذي يثبت أن الخيار الديمقراطي في الواقع يعكس بطريقة غير مباشرة ضعف الدولة وغياب بدائل أخرى في ظل الظروف العالمية والمحلية الجديدة، وهذا بالرغم مما أبرزه تطور دول جنوب الحوض في السنوات القليلة الماضية من ارتفاع مكانة

¹ برهان غليون: بيان من أجل الديمقراطية، دار بوشان للنشر 1990، ط 4، ص 45

المطالب الديمقراطية وقضاياها ، إذ أن التوجه الديمقراطي ما يزال هشاً جداً، ويرجع ذلك لسببين هما:

أولاً : أن هذه الديمقراطية ما زالت شكلية مظهرية ومطابقة في معظم الأحيان لمفهوم الليبرالية الاقتصادية (الانفتاح) وهي السياسة التي تستجيب لشروط المؤسسات المالية الدولية أكثر مما تستجيب للتطلعات السياسية والاقتصادية للجماهير.

ثانياً : أن هذه الديمقراطية هي في الغالب الأعم مفروضة من الخارج من خلال خطاب حقوق الإنسان و ليست خياراً سياسياً اتخذته القيادات الوطنية بإرادة سياسية واعية.

إن الانتقال نحو الديمقراطية يقوم أولاً على أساس وضع بدائل اقتصادية وسياسية واجتماعية قوية و متماسكة، ثم يأتي بعدها التحول الداخلي وتوازنات السلطة التي تستدعي إصلاح جذري في هياكل الدولة، يمكنها من التحرر عن مجموعات المصالح الخاصة ومراكز الضغط التي تسيطر عليها و تتحكم فيها، ثم تأتي في النهاية العوامل الخارجية خصوصاً منها التحولات الإقليمية، لأن أي إصلاح مؤسسي واجتماعي داخلي في المنطقة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإصلاح النظام الإقليمي، خصوصاً فيما يتعلق بمسألة الصراع العربي الإسرائيلي، فما هي النتائج التي يمكن أن تترتب على نجاح عملية السلام إزاء أي جماعة من النخب الحاكمة التي تستمد شرعيتها من وجود عدو خارجي حقيقياً كان أم وهمياً ؟ .

هذا الانتقال أصبح اليوم يشكل تحدياً قائماً بذاته، فالدولة في منطقة جنوب حوض المتوسط قد تطورت في طبيعتها وأهميتها، فبعد أن كانت وسيلة التحول و التغيير و تقديم الخدمات، أصبحت تظهر الآن و كأنها العقبة الرئيسية أمام التغيير و التحول من أي نوع، إذ أكدت الدولة مؤخراً عجزها وعدم فعاليتها في تحقيق إنجاز حقيقي للمجتمع وهو الأمر الذي يفسر سر القطيعة بين الدولة والمجتمع، وبالتالي يجب القبول في هذه المرحلة (مرحلة التحول والانتقال) بوجود قدر معين من عدم الاستقرار السياسي والفوضى، لكن هنا يثار التساؤل عن حجم النتائج المترتبة على حالة عدم الاستقرار؟ وهل يستدعي الانتقال إلى الديمقراطية التضحية بمكتسبات المراحل السابقة .

إن المتأمل مثلاً في التجربة الجزائرية يقف مشدوهاً للدمار الكبير الذي مس الجزائر على كل الجبهات خلال العشرية الأخيرة، وهي الفترة التي بدأت فيها عملية الديمقراطية، فمن جهة نجد أن شبكة العلاقات الاجتماعية تفككت بفعل العنف و كذا الأفكار الاستعمالية، وهو

ما انعكس سلبا على منظومة القيم التي امتازت، حيث طرحت مواضيع تتعلق بالهوية والانتماء الإسلامي العربي ، ومن جهة ثانية نجد أن الجزائر خسرت كثيرا على الجبهة الاقتصادية، ولجأت إلى جدولة ديونها مرتين، بالإضافة إلى هذا تكاثرت عمليات حل المؤسسات التي تعد من مكاسب المراحل السابقة، وقبل هذا عرفت الجزائر مأساة حقيقية بفعل العدد المرتفع للقتلى ولضحايا الإرهاب، ومقابل كل هذا لم تجني الجزائر سوى مؤسسات تمثيلية هشة وغير قادرة على الفعل بعيدا عن ظل السلطة التنفيذية، وهنا نتساءل: هل يكفي هذا مقابل التضحية و الدمار الذي لحق بالجزائر ؟.

إن الإشكال الذي يطرح نفسه ونحن بصدد الحديث عن الانتقال والتحول نحو الديمقراطية هو إشكال مزدوج، يطرح العلاقة بين الديمقراطية والتنمية من جهة وعلاقتها بالاستقرار من جهة أخرى في شكل علاقة خطية، فهل الديمقراطية هي التي تفتح الطريق للاستقرار الذي يشجع على الاستثمار والتنمية ؟، أو العكس أي التنمية تضمن الاستقرار الذي يمهّد للدخول في التجربة الديمقراطية ؟.

المطلب الثالث: التحدي الأمني.

تأخذ قضايا الأمن في حوض المتوسط والدول المطلة عليه أهمية خاصة، ليس فقط بسبب الأهمية الإستراتيجية التي يتمتع بها حوض المتوسط باعتباره المركز الأساسي الذي تدور حوله حركة العالم القديم، ولكن كذلك ما تتميز به قضية الأمن المتوسطي من ديناميكية، خاصة و أن البحر يلاصق أوروبا و بالتالي يرتبط أمن البحر بأمن القارة، وهذا ما أشار إليه مؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون الأوروبي الذي اعتبر حوض البحر المتوسط العمق الإستراتيجي الجنوبي لأوروبا، و لذلك اكتسبت قضية الأمن في المتوسط تقلا خاصا عند وضع الإطار العام للشراكة الأورومتوسطية، حيث تمثل قضية الأمن الموجه الرئيسي الذي يحكم التصور الأوروبي للشراكة، فرغم التركيز الأوروبي على الشراكة الاقتصادية والاجتماعية، فإننا نجد أن الشراكة السياسية الأمنية تأتي في المقدمة، و يبدو أن ندوة برشلونة قد أعطت

اهتماما متميزا لقضية الأمن باعتبارها مفتاح التعاون الأورومتوسطي، وقد أكد البيان الختامي أن السلام والاستقرار في منطقة المتوسط يمثل مكسبا مشتركا . و هذا يقودنا رأسا للحديث عن الرؤية الأوربية للبعد الأمني، ففي دراسته للرؤية الأمنية الأوربية في علاقتها مع دول جنوب المتوسط يشير الباحث إدوارد مورتيير¹ إلى أنه مع انتهاء الحرب الباردة تغيرت الرؤية الأمنية للدول الأوربية و صارت ترتبط بموقع كل دولة، ففي وسط وشمال القارة ينظر إلى الفوضى الناشئة عن انهيار الاتحاد السوفياتي على أساس أنها المصدر الأول لتهديد الأمن الأوربي، بينما النظرة الغالبة في غرب و جنوب القارة أن التهديد يأتي أساسا من جنوب المتوسط ، ويوضح الباحث أن التهديدات القادمة من الجنوب لها جذورها الاقتصادية والاجتماعية و السياسية ، ولذلك لا تكفي القوة العسكرية وحدها لضمان الأمن الأوربي، ومن ثم يجب وضع سياسة شاملة تتضمن كل هذه الجوانب ، و هذا يعكس التحول الذي طرأ على مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة، حيث اختلف مفهوم الأمن بالمفهوم المعاصر اختلافا جديدا عن المفهوم الذي اعتمد على الأمن الأحادي الاتجاه، إذ كان التركيز السائد منصبا على الأمن العسكري باعتبار أن القوة العسكرية هي القدرة على تأمين حدود الدولة والحفاظ على سلامة أراضيها و تحقيق الاستقرار الداخلي، إن الأمن المعاصر هو الأمن الشامل بمفهومه الواسع المتعدد الأبعاد والاتجاهات و المجالات، فهو ليس مجرد إجراءات للدفاع أو ترتيبات للحماية، بل هو الاستقرار بأوسع معانيه، وهذا يعني ضرورة حل المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فالفكرة الجديدة اليوم هي أن "أمن الآخر يرتكز بشكل كبير على أمن الآخرين، فالأمن لا يزداد إذا كانت الوسائل المستخدمة لضمانه تولد لا أمن عند الآخرين"²، وهو ما يعكس التوجه العالمي نحو تحقيق الأمن المشترك أو الجماعي الذي في ظله أصبح التعاون المتبادل بين مجموعة متجانسة من الدول و ليس التحالف العسكري هو السمة الأساسية للعلاقات الدولية (التجمعات الإقليمية)، إذن التصورات المتعلقة بالأمن لما بعد الحرب الباردة تركز على أن

¹ بيتر بلانو: أوروبا والبحر المتوسط، السياسة الدولية، أبريل 1996، العدد 124 المنة 32، ص 95

² Marc bounefons, Vers un nouveau concept de sécurité confluences Méditerranée N° 2, Hiver 1992 p41.

الأمن ظاهرة ذات طبيعة شمولية ومعقدة ولا يتألف فقط من مكونات عسكرية بقدر ما يشتمل على مكونات اقتصادية واجتماعية وثقافية وإنسانية (فكرة تدني منفعة القوة العسكرية).

وهنا يمكن فهم الشراكة الأورومتوسطية ، فهي فكرة تقوم على الأهمية الإستراتيجية لهذه الشراكة في دعم السلام والاستقرار، إذ لا يمكن التكلم عن الأمن دون التكلم على التنمية الاقتصادية والتطور السياسي لأن الأمن لا يعني الهيمنة والردع فقط .

إن التحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة ولدت في الدول الأوربية شعورا باللامن، طبيعته ليست نتاج التهديد أو الخطر العسكري، ولكن نو طبيعة اقتصادية اجتماعية ثقافية، فتحدد طبيعة التهديد ونوعيته يكشف لنا اليوم الحاجة لإيجاد الحلول للمشكلة الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها شعوب جنوب المتوسط ، حيث أن ازدياد حدة المشكلات بنتائج السياسية على الأمن والاستقرار في دول الجنوب سوف ينعكس بالتاكيد على الأمن الأوربي، ومن هنا نجد أن الاتحاد الأوربي عندما أراد أن يواجه مشكلات مثل الهجرة والتطرف القادمة من الجنوب قرر بعث مشروع الشراكة الأورومتوسطية، وكما يشير إلى ذلك روبرتو أليبوني " Roberto Aliboni " الدول الأوربية تميل إلى تقدير أن القدرات العسكرية لدول الضفة الجنوبية لا تشكل تهديدا (...)، لكن العوامل السوسيوسياسية والثقافية تشكل اليوم توترات و أخطار يمكن أن تتحول إلى تهديد في المستقبل¹ ، وبالطبع يجب الاستعداد للتعامل معه ومواجهته .

وضمن نفس السياق ولمواجهة الأخطار الجديدة القادمة من الجنوب وفي إطار مراجعة جيواستراتيجية الحلف الأطلسي تحتل إيطاليا وإسبانيا مكانا متقدما في الهندسة الأمنية للحلف، فبالنظر إلى التوجهات الكبرى للنموذج الدفاعي الجديد الذي يجري بناؤه يمكن فهم الإدراك الأوربي الجديد للجنوب، فتحسن العلاقات شرق-غرب، تزامن مع تزايد تعقد العلاقات بين الشمال والجنوب، فالأخطار التي يمثلها وصول بعض للتيارات الإسلامية المتشددة للسلطة قد تنتج توترات كبيرة ولا استقرار في كامل المنطقة ثم مشكل المديونية والنمو الديمغرافي .

¹ Bichara Khader, géopolitique de la proximité, l'harmattan 1994,p54

لمواجهة كل هذه الأخطار تم إعادة هيكلة القوات المسلحة بشكل يسمح لها بسرعة الانتشار و التدخل، هذه الاستراتيجية مبنية على القدرة على الانتشار بواسطة قوات التدخل السريع" RDF * (في 11 أبريل 1992 تم الإعلان عن إنشاء قوات بحرية من طرف الحلف الأطلسي خاصة بالمتوسط أطلق عليها اسم " Stanaformed " مقرها مدينة نابال الإيطالية، و في 19 نوفمبر 1996 تم الإعلان عن تشكيل قوة عسكرية للمحافظة على السلام في جنوب المتوسط، سميت بـ " Eurofor " و مقرها مدينة فلورنسا الإيطالية)، وحماية المصالح الأوربية و متابعتها و هو ما لمح إليه المفوض الأوربي مانويل مارين " Manuel Marin " حين قال " علينا أن نضمن للمتعاملين الاقتصاديين بيئة مستقرة و آمنة " ¹.

أما المؤرخ شارل زورقبيب ² " Charles Zorgbibe " فيرى أن خطر الجنوب له ثلاثة

أشكال:

1 -خطر التطرف الديني: أوروبا لا تتعامل مع مشكلة التطرف الديني كظاهرة مرتبطة فقط بأعمال عنف و إرهاب بل و أيضا بأخطار داخلية تؤثر على نسيجها الاجتماعي و استقرارها (تفجيرات الجماعة الإسلامية المسلحة في ميتررو باريس) .

2 -خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، وهو ما يمثل تهديد حقيقي للسلم و الأمن في المتوسط، فإمكانية امتلاك أسلحة الدمار الشامل تفتح المجال واسعا لسباق التسلح، و قد أعطت إسرائيل المبرر للدول الأخرى للسعي لامتلاك هذا النوع من الأسلحة بعدما تمكنت هي من ذلك .

3-خطر الضغط الديمغرافي في الضفة الجنوبية، فالوضعية المتحركة داخل الدول المتوسطية الناتجة عن الصعوبات الاقتصادية و الاجتماعية قد تؤدي إلى تزايد عدد المهاجرين اللاجئين إلى شمال المتوسط .

و حسب شارل زورقبيب وحده التعاون مع الضفة الجنوبية يسمح للاتحاد الأوربي التعامل مع هذا الخطر الذي أكدته الأمين العام لـ OCDE : Jean-claude paye سنة

¹ Manua! Marin: Investir dans la région mediterrannée . L'Europe sans frontieres , Avril 1997

Charles Zorgbibe: La Méditerranée. nouvelle ligne de front ?
Revue politique et parlementaire. 97^{ème} année . N°80 Nov/Dec 95. p67-.

²انظر :

1994 حيث قال: " إذا حدثت اضطرابات في الضفة الجنوبية للمتوسط ، الدول الأوربية المتوسطة ستكون أولى المتأثرين بها ¹ .

ويبدو اليوم أن المؤسسات الأوربية الحالية لا تستطيع الاهتمام بمشاكل الأمن والوقاية من النزاعات الإقليمية التي أصبحت محتملة أكثر في فترة ما بعد الحرب الباردة و التحكم فيها، لذا تنتشر في المرحلة الحالية التي تشهد توجهات جديدة في السياسة الأمنية في المنطقة فكرة وضع نظم أمنية إقليمية جديدة على الرغم من أن هذه النظم أخفقت في أن تتجسد على أرض الواقع عقب الشك الذي خلقتة حرب الخليج الثانية.

وبما أن الاتحاد الأوربي و شركاءه تبنيوا مفهوم الحوار السياسي الدائم كما جاء في إعلان برشلونة ، فإن هذا المفهوم إلى جانب محادثات السلام يمكن أن يؤدي إلى نظام شامل على غرار مؤتمر الأمن و التعاون في أوروبا، و لكن التعاون في المجال الأمني يجب ألا يقتصر على نظام المؤتمرات التي تهدف إلى بناء الثقة، وإنما يجب أن يمتد إلى صياغة معايير محددة ملزمة لجميع الأطراف المعنية في المنطقة خاصة فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل (حالة إسرائيل) ، و لا بد أن تكون هناك إمكانية لفرض العقوبات على الطرف الذي يسلك سلوكا يحيد عن هذه المعايير .

ويبدو أن نظام الأمن القائم على فكرة الأمن المتغير مناسب للمنطقة أكثر من غيره ² فوضع نظام أمن موحد يضم منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا بأكملها دون أن يأخذ في الاعتبار اختلاف مصالح أطرافه فمن المحتمل ألا يكون قادرا على الاستمرار، ذلك أن الأنماط المختلفة للصراع في المنطقة تتطلب أسلوبا مغايرا في التعامل يأخذ في الاعتبار الاحتياجات الأمنية المختلفة، ففي دول المغرب العربي تعد أشكال الصراع الداخلي ذات أهمية لا يستهان بها و لكن احتمال الصراع الدولي فيها لا يقارن بالوضع في منطقة شرق البحر المتوسط و لذلك يجب إيجاد نظم إقليمية أمنية فرعية لتحقيق التكامل مع النظام العام السائد الذي قد يأخذ شكل المؤتمرات كما اقترحت فرنسا. إن الأمن في

¹ Omar Tayebi: Rencontre euromediterranéenne de la valette: N° 115/027 14 –20 Avril 1997 Journal le chroniqueur

² فيرنر فاينفيلد: مرجع سابق، ص 19.

المتوسط يطرح نفسه اليوم في شكل تحدي يواجه مجتمعات المنطقة كلها، دون استثناء وهو ما يستدعي تعاوننا حقيقيا يكون بعيدا عن الأحكام المسبقة والبدء بافتراض سوء القصد و التوجس المتبادل الذي خلفته المراحل السابقة، وباختصار المنطقة اليوم بحاجة إلى حوار حقيقي يعيد بناء جسور الثقة بين الضفتين .

المبحث الثاني: موقع مشروع الشراكة من ظاهرة التكوينات الجغرافية الإقليمية

عند الحديث عن مشروع الشراكة الأورومتوسطية تكثر مقارنة المشروع بتجارب سابقة في مناطق أخرى من العالم خاصة في شمال أمريكا و جنوب شرق آسيا.

وهنا يجري بالخصوص مقارنة دور الاتحاد الأوروبي في المتوسط بدور كل من الولايات المتحدة في شمال أمريكا و اليابان في جنوب شرق آسيا، وهنا نتساءل عن إمكانية المقارنة وعن مدى صحتها في ظل واقع أرقامه كلها توحى بعدم إمكانية ذلك؟، فمثلا تشير الإحصائيات أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول جنوب وشرق المتوسط تظهر قليلة جدا مقارنة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة لمناطق جوار اليابان (الصين، ماليزيا، أندونيسيا...) أو مناطق جوار الولايات المتحدة الأمريكية (المكسيك ، كندا) فبين 1986 و 1992 تلقت دول جنوب و شرق المتوسط 11,2 مليار دولار كاستثمارات مباشرة من طرف أوربا، وبالمقابل مثلا تلقت ماليزيا لوحدها في الفترة نفسها 14 مليار دولار. ولذلك سنحاول في هذا المبحث أن نفهم المنطق الذي حكم التجارب السابقة، ومقارنته بالمنطق الذي يحكم مشروع الشراكة ، و حتى يتسنى لنا ذلك سنعرض بشكل وجيز كل تجربة .

المطلب الأول: مقارنة مشروع الشراكة بتجربة الولايات المتحدة مع دول شمال أمريكا

تعتبر اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "ALENA" إسقاطاً متدرجاً للتعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز الجمركية من قبل الولايات المتحدة و كندا و المكسيك على السلع و البضائع و الخدمات وحركة الاستثمار التي تدخل سوق كل من هذه الدول الثلاث، فالسلع والخدمات وفرص الاستثمار المتجهة من الولايات المتحدة إلى كندا أو المكسيك تدخل هذه البلاد و كأنها داخل الولايات المتحدة دون ما جمارك أو قيود ، وكذلك الحال بالنسبة للسلع و الخدمات وفرص الاستثمار المتحركة من المكسيك وكندا إلى الولايات المتحدة ، إذ ستحول هذه المنطقة إلى سوق واحدة ، تضمن حرية تنقل البضائع و الأشخاص معا . وما يميز التجربة التكاملية في شمال أمريكا، أن الدول الثلاثة لا ترتبط ببعضها بواسطة علاقات ثلاثية و لكن بواسطة شبكتين من العلاقات الثنائية : من جهة الولايات المتحدة مع كندا في الشمال، ومن جهة ثانية الولايات المتحدة مع المكسيك في الجنوب، فالولايات المتحدة بفعل وضعها هذا تمثل القلب النابض لاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ، بحيث تشكل مركز ثقل و محرك العلاقات الاقتصادية في أمريكا الشمالية، و في هذا الاتجاه ترتبط أمريكا الشمالية مع باقي العالم بواسطة الولايات المتحدة خصوصا مع قطبي الاقتصاد العالمي الآخرين (أوروبا، اليابان)، وهو ما تؤكد المعطيات المتعلقة بالصادرات والاستثمارات الدولية .

وهنا يبدو أنه من الصعب وضع تجربة شمال أمريكا ومشروع الشراكة على قدم المساواة دون الأخذ بعين الاعتبار الدور المحوري الذي تلعبه الولايات المتحدة في محيطها باعتبارها أكبر قوة اقتصادية مقارنة بالدور الأوروبي في حوض المتوسط، وهنا أشير إلى أن المنطق الأمريكي الذي كان وراء بحث اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "ALENA" يقوم على فكرتين أساسيتين :

- الأولى : هي تحجيم المخاطر القادمة من الجنوب (المكسيك)، فالوضع الاقتصادي و الاجتماعي المتأزم الذي يعيشه المكسيك من جراء الأزمة الاقتصادية، والتي انعكست في عجز المكسيك عن دفع مستحقاته من الديون و بداية ظهور مشاكل اجتماعية كبرى قد تهدد الاستقرار

السياسي وهو ما ينعكس سلبا على الولايات المتحدة الأمريكية في شكل هجرة كثيفة من المكسيك إلى الولايات المتحدة، لذلك فالولايات المتحدة تريد أن تجعل من المكسيك من خلال اتفاقية التبادل الحر دولة حاضرة تتمتع بقدرة معين من الاستقرار، يسمح لها بصد وتثبيت موجات الهجرة .

-الثانية : التوقع الاستراتيجي في ظل ديناميكية العولمة/ الإقليمية، فالولايات المتحدة الأمريكية تدرك أنه للحفاظ على مكانتها الريادية في العالم الذي عرف بعد نهاية الحرب الباردة إعادة ترتيب عناصر القوة ، إذ برزت القوة الاقتصادية كمحدد رئيسي لمكانة الدولة، وبرزت فكرة ممارسة النفوذ دون الحاجة للقوة " No influence power " ، عليها أن تتخبط في علاقات من نوع جديد مع جيرانها لبعث تكتل اقتصادي من حجم التكتل الأوربي، يمكن له ضمان استمرارية الولايات المتحدة في الزيادة .

فالولايات المتحدة إذن تتبنى سياسة تفضيلية اتجاه جنوبها الخاص عكس ما يحدث في حوض المتوسط ، فمثلا تحقق أوروبا في مبادلاتها التجارية مع المغرب وتونس ربح مالي قدر سنة 1992 بـ 650 مليون دولار ، إذن نحن هنا بصدد مشروع مارشال مقلوب وهي وضعية غير موجودة في الفضاء الأمريكي الذي يحدث فيه العكس، حيث تستثمر الولايات المتحدة أرباحها في تلك المناطق مباشرة، وهو الأمر الذي يدعونا للتساؤل هل أن منطقة التبادل الحر هي رهان على المستقبل أم سوق للاحتيال، أرباحه في الحقيقة ترجع لأوروبا وحدها، فالمتوسط كما تبين الإحصائيات هو المنطقة التي يحقق فيها الاتحاد الأوروبي أكبر فائض تجاري، قدر سنة 1994 بـ 18 مليار دولار (أنظر الجدول 5) .

وإذا واصلنا عملية المقارنة فإننا نسجل أن اللامساواة في الدخل القومي وعدد السكان التي تميز العلاقات بين أوروبا والمغرب العربي تختلف عن تلك القائمة بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية ، وهكذا فالاتحاد الأوروبي يملك دخل قومي يفوق بـ 60 مرة الدخل القومي للمغرب العربي، وعدد سكان الاتحاد الأوروبي أكثر 6 مرات من عدد سكان المغرب العربي، في الوقت الذي يتجاوز فيه الدخل القومي الأمريكي 11 مرة الدخل القومي المكسيكي، والعلاقة بين عدد السكان هي 1/3 . إن المقارنة بين الشراكة الأورومتوسطية واتفاقية التبادل الحر لشمال أمريكا خاطئة في الأساس، فاتفاقية التبادل الحر تربط بين دول مصنعة

(الولايات المتحدة، كندا) و دولة في طريق النمو (المكسيك) الذي ليس فقط يملك قدرة إنتاجية لا يمكن مقارنتها بتلك التي تملكها دول جنوب المتوسط، ولكنه أيضا يشكل وحدة متكاملة اقتصاديا و متجاسة سياسيا، إنن يشكل سوق وحيد عكس دول جنوب المتوسط التي تختلف فيها سياسات التنمية والنظم السياسية اختلافا كبيرا .

جدول 15 : مبادلات الإتحاد الأوربي مع حوض المتوسط [سنة 1994] (بملايير الدولارات)

الفائض	صادرات الإتحاد الأوربي اتجاه المتوسط	صادرات دول حوض المتوسط اتجاه الإتحاد	الفائض
-مواد غذائية	5,2	4,3	0,9
-مواد مصنعة	40,0	16,2	23,8
-طاقة	0,8	10,3	9,5
-معادن	0,6	0,6	0
المجموع	51,6	33,3	18,3

1-المجموع يضم مواد غير موضحة في الجدول

المصدر : Isabelle Bensidoun et Agnès Chevalliers : Europe-méditerranée, le pari de l'ouverture,Economica,Paris1995

بل أكثر من ذلك فحص المساعدات المالية للدول المتوسطية يمثل مناسبة للإشارة إلى أهمية التأثير الأمريكي في حوض المتوسط، فالوزن المالي للولايات المتحدة في حوض المتوسط معتبرة، إذ أن المساعدات المالية الأمريكية تمثل 41 % من مجموع المساعدات المالية العمومية التي تلقتها الدول المتوسطية، في حين المساعدات الأوربية لا تمثل سوى 24 %، وهنا نشير أن الولايات المتحدة تركز مساعداتها المالية خصوصا على إسرائيل وتركيا ومصر .

ولا شك في أن الاستثمار الأوربي في حوض المتوسط يكتسي أهمية بالغة لدول المنطقة، لكن في الواقع لا يشكل إلا القدر اليسير من مجموع استثمارات الاتحاد الأوربي، إذ لا يتجاوز 7 % من الاستثمارات المباشرة في الخارج، بينما يخصص الاتحاد 60 % من استثماراته لآسيا و 20 % لأمريكا اللاتينية. إن الإحصائيات المتوفرة تؤكد بشكل لا يدع مجالا للشك أن مختلف الاتفاقيات بين ضفتي المتوسط دعمت تبعية الضفة الجنوبية اتجاه أوربا، والجدولين أدناه يبينان أنه في الوقت الذي كانت فيه المجموعة الأوربية سنة 1985 تمثل 48,6% من مجموع مبادلات دول جنوب المتوسط ، كانت % 41,1

من مبادلات أمريكا اللاتينية تتم مع الولايات المتحدة ، و بالمقابل دول جنوب المتوسط لا تمثل سوى % 3,8 من مجموع مبادلات المجموعة الأوربية في الوقت الذي تمثل فيه أمريكا اللاتينية % 12,4 من مبادلات الولايات المتحدة .

جدول 16 : حصة بعض الدول المصنعة في التجارة مع بعض المناطق

	المجموعة الأوربية	اليابان	الولايات المتحدة
حوض المتوسط	48,6	2,8	10,2
آسيا	15,5	18,9	18,0
أمريكا اللاتينية	22,5	6,1	41,1

جدول 17 : حصة بعض المناطق في التجارة مع بعض الدول المصنعة

	المجموعة الأوربية	اليابان	الولايات المتحدة
حوض المتوسط	2,4	12,8	12,4
آسيا	1,0	23,8	3,7
أمريكا اللاتينية	3,8	3,9	2,3

المصدر : Bihara Khader: L'europe et la méditerranée, géopolitique de la proximité
L'harmattan , Paris, 1994 , p 254 .

إن الأرقام السابقة تدل على أن العلاقات بين الولايات المتحدة وجوارها الجغرافي هي أكثر توازنا مقارنة بعلاقات الاتحاد الأوربي بجواره الجغرافي. وهنا نعود لنتساءل هل توجد حقا إرادة لجعل حوض المتوسط مجموعة متضامنة ؟، الواقع أن الشك يراود الباحث في أن تكون صيغة التبادل الحر الحل المعجزة لتحويل المتوسط إلى فضاء للسلم والاستقرار ما لم ترافق هذه الصيغة سياسات دعم جريئة من قبل الاتحاد الأوربي اتجاه دول جنوب الحوض، كما فعلت الولايات المتحدة مع المكسيك حين ضخمت أكثر من 70 مليار دولار إلى السوق المكسيكية من أجل ضمان استقراره .

المطلب الثاني : مقارنة مشروع الشراكة بتجربة اليابان مع دول جنوب شرق آسيا .

ازداد الحديث في العشرية الأخيرة عن المعجزة الاقتصادية التي حققتها دول جنوب شرق آسيا و التي كانت إلى فترة قصيرة تنسب إلى فئة دول العالم الثالث، لكنها استطاعت أن تتقدم مسيرة تلك الدول وتحقق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي والدخل القومي حتى أصبح يطلق عليها الدول الصناعية الجديدة . وقد تبنت هذه الدول استراتيجية التصنيع تحريكا للمصادرات والتي تعتبر اليوم النموذج الوحيد المتوافق مع وضعية الاقتصاد العالمي الحالية، هذا الاعتبار يؤدي بنا إلى البحث في طبيعة هذه التجربة .

بداية يجب الإشارة إلى أن المنطقة استفادت بشكل كبير من الأجواء التي كانت سائدة خلال الحرب الباردة، فمثلا كوريا الجنوبية تشكل منطقة حدودية استراتيجية في الحرب الباردة، لهذا سدفقت إليها رؤوس الأموال الأمريكية في البداية ثم تبعها رؤوس الأموال اليابانية، ونشأت شركات متعددة بين الصناعيين الكوريين و صناعيين يابانيين، نفس الكلام يمكن أن نقوله عن تجربة الفيتنام في مواجهة الزحف الأصفر .

إن من خلال هذه النظرة السريعة يتبين لنا أن هذه التجربة تقوم على عدد من الخصائص، أولها المساعدات الخارجية، والاستفادة من سياسة اليابان التجارية اتجاه المنطقة، حيث لعبت الشركات اليابانية الكبرى دورا كبيرا في نقل التكنولوجيا، بالرغم من بعض المأخذ التي تحسب عليها كاحتكارها للتكنولوجيا العالية، إذ يحاول الاستراتيجيون في اليابان تحفيز بلدهم للقيام بدور أكثر مصداقية لقيادة العالم وبشعار مختلف أسموه الاقتصاد الإيجابي، وذلك عن طريق استئثار النمو الاقتصادي لتوفير آليات تراكم الثروة في بلدان الأطراف، باعتبار ذلك عاملا أساسيا في تحقيق الاستقرار العالمي.

و ثانيها هي أنه وعلى خلاف الوضع في المتوسط و منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا فإن الترابط القائم في جنوب شرق آسيا قد تحقق من خلال السوق دون الحاجة إلى مفاوضات بين الحكومات أو عقد الاتفاقيات الصارمة، حتى أن الباحث روبرت سكالابينو¹ من جامعة كاليفورنيا قد صاغ مصطلحا أسماه " منطقة اقتصاد الطبيعة Area of économie of nature "

¹ منتدى الفكر العربي: آسيا كنموذج للتنمية و التطور ، المندى، العدد128، ماي 1996 ، ص19

لوصف هذه الظاهرة، فالاندماج عن طريق الاتفاقيات يتضمن سياسات خارجية مشتركة، أما الاندماج العفوي على الطريقة الآسيوية فلا تتخلله مثل تلك الحواجز الداخلية و الخارجية .

غير أن المشاكل التي تعاني منها دول جنوب شرق آسيا حالياً كالتراجع في معدلات النمو وانخفاض قيمة العملات الآسيوية، قد دفعت البعض للتشكيك في صحة وسلامة التجربة الآسيوية .

وما يهمنا هنا هو المقارنة بين مشروع الشراكة الأوروبيةمتوسطية والتجربة الآسيوية، وأول ملاحظة نسجلها هي أن السياسة التي تتبعها اليابان اتجاه الصين و ماليزيا و تايلندا و الفلبين و أندونيسيا... ، هي سياسة تفضيلية تقوم على فكرة التضامن الذي يمليه القرب الجغرافي وتداخل المصالح الاقتصادية، ويكفي الإشارة هنا إلى الاستثمارات اليابانية المباشرة في جواره الجغرافي حيث تلقت ماليزيا لوحدها في الفترة الممتدة بين 1986 و 1996 حوالي 14 مليار دولار وهو رقم مهم إذا ما قورن بالرقم الذي تلقتة كل دول جنوب المتوسط من أوروبا خلال نفس الفترة الذي لم يتجاوز 11.2 مليار دولار .

وهنا نشير إلى أن علاقة اليابان بجواره الجغرافي تبدو أكثر توازنا من علاقة الاتحاد الأوروبي بحوض المتوسط، حيث أن اليابان تمثل 18.9% من مجموع المبادلات الآسيوية، في حين تستوعب آسيا 23,8% من الصادرات اليابانية، ومقابل ذلك كما أشرنا في المطلب السابق أوروبا تمثل 48.6% من مجموع مبادلات دول جنوب المتوسط، في حين دول جنوب المتوسط لا تمثل سوى 3.8% من مجموع مبادلات المجموعة ، وهو ما يعكس علاقة التبعية المفرطة لدول جنوب حوض المتوسط اتجاه أوروبا.

وقد أبدى الملاحظون إعجابهم و دهشهم من النمو الذي حققته دول جنوب شرق آسيا خلال العقود الأخيرة، فقد كان الأداء الاقتصادي لدول المنطقة أداء ممتازا، فاق بكثير ما تحقق في كل من دول الشرق الأوسط والبحر المتوسط و أمريكا اللاتينية، بل أكثر من ذلك استطاعت دول جنوب شرق آسيا أن تعزز مواقعها الاستثمارية باقتناء المعرفة التقنية عن طريق التعليم و التدريب في الخارج.

المطلب الثالث : مستقبل حوض المتوسط : برشلونة أم الدار البيضاء .

كما أشرنا في الفصل الأول إلى أن العلاقات بين الولايات المتحدة وأوروبا دخلت مرحلة جديدة بعد الحرب الباردة، فقد تحولت علاقة الحلفاء في منظمة حلف شمال الأطلسي من علاقة كتلة اقتصادية عسكرية تقف في صف واحد ضد عدو مشترك هو الاتحاد السوفياتي وشركاؤه ، إلى نوع من المنافسة الحادة حول المكاسب الاقتصادية التي يمكن تحقيقها، وهذا الأمر الذي ولد اتجاه نحو قيام كتل اقتصادية تكون أداة هذه المنافسة، وتبرز هنا منطقة حوض المتوسط كساحة للمنافسة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، استخدم فيها كل طرف وسيلته الخاصة وما تزامن انعقاد قمة برشلونة للشراكة الأورومتوسطية وقمة عمان للشرق الأوسط و شمال إفريقيا إلا حلقة من حلقات التنافس الأوربي الأمريكي في هذه المنطقة .

فالاتحاد الأوروبي أدرك و إن كان متأخرا أن دول جنوب المتوسط يمكن أن تشكل فضاء للاقتصاد الأوربي. غير أن هذا الإدراك يصطدم بالوجود الأمريكي القوي، والذي تدعم بمبادرة مساعد كاتب الدولة المكلف بالشؤون الاقتصادية والزراعية " ستيوارت إيزنستات " s.Elzenstat " الذي يقترح برامج استثمارية موجهة لدول المغرب العربي بقيمة 2 مليار دولار، من بينها 1,5 مليار دولار للجزائر وحدها، وهنا نسجل تركيز الولايات المتحدة على الجزائر باعتبارها دولة محورية ذات وزن إقليمي في المغرب العربي وهو نفس السلوك الذي تتبعه الولايات المتحدة مع مصر وإسرائيل وتركيا .

والولايات المتحدة تحاول الهيمنة على المنطقة بواسطة التعاون الاقتصادي، وهي تراهن على عدة ظروف موضوعية تحاول استغلالها، أهم هذه الظروف أن دول حوض المتوسط خصوصا منها المغاربية وبحكم الماضي الاستعماري لا ترغب في أن يهيمن الاتحاد الأوروبي عليها اقتصاديا وتجاريا، ودخول الولايات المتحدة كطرف ثالث سوف يقلل من آثار الوصاية الأوروبية. إن التنافس بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يشكل فرصة كبيرة لدول المنطقة للاستفادة و ذلك من خلال :

-اهتمام كل قوة بتشكيل فضاء اقتصادي تستخدمه في المنافسة مع القوى الأخرى يتيح للمنطقة خيارات و بدائل أخرى.

-تحول في مكانة القوى المركزية الإقليمية من القوى ذات القدرة العسكرية (إسرائيل) باتجاه القوى التي تشكل أسواقا كبيرة .

والأكيد اليوم أن منطقة المتوسط تمر بمرحلة مهمة في تاريخها، فهناك مبادرتين موجهتين نحو هذه المنطقة وفق مفاهيم جديدة (الشرق أوسطية ومسار الدار البيضاء، المتوسطية و مسار برشلونة)، تعكس تقاطع وتصادم المصالح الأوروبية والأمريكية، و كما يشير إلى ذلك سمير أمين اعتبر هيمنة الولايات المتحدة على منطقة جنوب المتوسط وسيلة ممتازة للضغط على أوروبا، وعلى هذا الأساس سعت الولايات المتحدة عن طريق مسار السلام و مسار الدار البيضاء إلى الربط الاقتصادي للمنطقة، وهذا ما لا يجهله الأوروبيون الذين اعتبروا المشروع الشرق أوسطى عامل اضطراب ولا استقرار في المنطقة .

كل هذا يقودنا إلى الكلام عن المسارين (مساربرشلونة ، مسار الدار البيضاء) اللذين لهما نقاط مشتركة على المستوى الاقتصادي فهما يهدفان إلى ترقية القطاع الخاص و الاستثمار الخارجي بجعل المؤسسة محور تجديد و تحديث لقطاعات اقتصادية معينة في المنطقة ، لكنهما يختلفان على المستوى السياسي حيث يمثلان العودة إلى المنافسة الجيواقتصادية في المتوسط بين القوتين، وهو ما لا يخفيه الأوروبيون حيث برز هذا التنافس في شكل خلافات تجارية متكررة .

ومن المرجح أن تتزايد فرص الاتحاد الأوربي للتقدم نحو هدف إقامة شراكة أورمتوسطية على حساب المشروع الشرق أوسطي الأمريكي، و هذا بالنظر إلى :

- 1-حجم المبادلات المتوسطية الأوربية مقارنة بحجم المبادلات المتوسطية الأمريكية.
- 2-تعتبر عملية السلام التي بقيت تراوح مكانها .
- 3-الجوار الجغرافي الذي يلعب لصالح الاتحاد الأوربي .
- 4-العوامل الإستراتيجية التي تجعل من أمن جنوب المتوسط مسألة حيوية لأمن أوروبا.

غير أن هذا لا يعني إطلاقا عدم إمكانية تجسيد المشروع الشرق أوسطي الأمريكي الذي يبقى يملك بعض العوامل التي قد تلعب لصالحه :

- 1-استمرارية الحاجة للدور الأمريكي في المنطقة، و هذا ما أكدته الأزمة البلقانية و الصراع العربي الإسرائيلي .

2-رغبة بعض دول المنطقة في وجود طرف ثالث يلعب دور الموازن، فدول المشرق العربي تطالب بدور أوروبي أكبر في عملية السلام من جهة ومن جهة أخرى دول المغرب العربي خاصة الجزائر ترغب في تواجد أمريكي نشط في المنطقة.

3-الانفراج الذي حدث على مستوى مسار السلام بعد وصول أبو مازن إلى السلطة وهو ما قد ينشط من جديد مسار الدار البيضاء.

المبحث الثالث : آفاق مشروع الشراكة الأورومتوسطية

إذا كان مشروع الشراكة الأورومتوسطية عبارة عن عملية طويلة و مسار يمتد في الزمن، فإن هذه اللحظة التي نتكلم فيها عن المشروع إنما هي نقطة عابرة في هذه العملية، ومرحلة مؤقتة في هذا المسار، ومستقبلها واقع مقبل، لذلك حاولنا في هذه المبحث دراسة التطورات المستقبلية للعملية، بهدف وضع الاحتمالات الممكنة للمشروع، وتحديد اتجاهات و خطوط سيره، و هذا من خلال تطور قضايا الواقع الحاضر و استيعابا لأحداث الواقع الراحل.

ونعترف في البداية بصعوبة هذه المحاولة، ففي ظل الحركية التي تعرفها منطقة المتوسط، و تداخلات سلوكيات دول شمال وجنوب حوض المتوسط، وسير مشروع الاندماج في الضفتين، نجد أنفسنا أمام تعدد و تعقد مشاهد المستقبل، و خصوصا في مرحلة انتقالية أهم ما يميزها بتغيير وليد عبد الحى¹:

-المؤقتية : بمعنى أنها مرحلة لا تتسم بالطول الزمني

-التسارع : بمعنى تعاقب الأحداث بسرعة كبيرة و في وقت قصير

-الاضطراب : حيث تحدث المواجهة بين القوى التي تدافع عن الوضع القائم وقوى التغيير .

غير أننا واعتمادا على المعطيات التي استخلصنا من التداخيلات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، وضعنا ثلاثة مشاهد تقوم على ثلاثة متغيرات أساسية هي:

-المتغير الأول: نمط العلاقة بين القوى المركزية داخل الاتحاد الأوروبي نفسه، وأثره على المشروع.

-المتغير الثاني: نمط الترابط بين الاتحاد الأوروبي و دول جنوب حوض المتوسط،

¹ وليد عبد الحى: تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية مؤسسة الشروق للإعلام و النشر،

هل هو ترابط إكراهي أم تشاركي؟

-المتغير الثالث: نمط علاقات القوة بين الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي في حوض المتوسط.

المطلب الأول: سيناريو النجاح

يقوم هذا السيناريو على فكرة التنمية المشتركة، التي هي ليست من قبل الأعمال الخيرية، فهي تركز على فكرة تضامن المصالح و تداخلها بين الاتحاد الأوروبي و دول جنوب حوض المتوسط، و هي الفكرة التي تستطيع تعبئة و توجيه و تسهيل و تركيز بعض الصناعات التي أصبحت غير قادرة على المنافسة و بالتالي محكوما عليها بالاندثار بحكم إعادة هيكلة الفضاء الأوروبي، أو بموجب التقسيم الجديد للإنتاج الذي فرضه التدويل.

إن تحويل المؤسسات التي تواجه صعوبات إلى أماكن أخرى يوفر مزايا لكلا الطرفين، فبالنسبة لدول جنوب حوض المتوسط يسمح ذلك التحويل بخلق عدد أكبر من مناصب الشغل و الزيادة في طاقة الإنتاج و التصدير و تنمية إمكانيات الخبرة الفنية و التكنولوجية و النهوض بالاستثمار، أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي يسمح هذا التحويل بإنقاذ المشاريع التي تواجه بعض المشاكل، وجعلها قادرة على التنافس و بالتالي تأهيلها للحصول على حصص جديدة من السوق، و إبقاء اليد العاملة المحلية في عين المكان. وهذه الفكرة لا تنكر التباين الاقتصادي القائم في المتوسط، لكن بالمقابل تؤكد أن عوامل التكافل و الترابط متوفرة هي أيضا، إذ أن الترابط الإقليمي هو وحده الكفيل بالتصدي إلى الاتجاه الحالي نحو تفكك الوحدات الذي تجسده بشكل عنيف الأزمة البلقانية، والمساهمة في التخفيف من المنافسات بين الدول الناشئة عن الخلافات الحدودية. حيث أصبح اليوم من الأكيد أن أفضل وقاية من النزاعات و التدخلات العسكرية في منطقة حوض المتوسط تمر عبر القضاء على أسبابها الحقيقية (سياسية، اقتصادية، اجتماعية)، وهذا قطعاً لن يتحقق في ظل سياسة المواجهة أو الاحتواء ضد خطر قادم من الجنوب يعوض خطر الشرق، بل العكس وحدها مقاربة شاملة تقوم على أساس الاعتماد المتبادل و التعاون الاقتصادي كفيلة بضمان ذلك. و الآن نحاول أن نتفحص المتغيرات الثلاثة التي وضعناها ومناقشتها في ظل سيناريو النجاح المتغير الأول: نمط العلاقة بين القوى المركزية داخل الاتحاد الأوروبي

في حالة نجاح عملية الاندماج في أوروبا بالشكل الذي نصت عليه اتفاقية ماستريخت وأكنته اتفاقية أمستردام ، خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، ففي هذه الحالة احتمالات تدعيم العلاقات الأورومتوسطية ستكون كبيرة جدا.

و يبدو أن هذا الاحتمال وارد جدا، حيث دخل البناء الأوربي في مرحلة متقدمة مع بعث عملته الموحدة، وهو ما سيخلق انعكاسات متعددة الأبعاد خاصة خاصة على دول الجوار الجغرافي، إذ أن اقتصاديات دول جنوب المتوسط مرتبطة ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الأوربي على جميع المستويات (التبادلات التجارية، حركة رؤوس الأموال)، أكثر من ذلك إن هذا الارتباط يزداد تعمقا يوما بعد يوم، وهو ما يجرنا للقول أن أي تقدم يحدث في أوروبا سينعكس آليا على دول جنوب الحوض، حتى أن الباحثين Isabelle Bensidoun و Agnès Chevalliers توصلا في دراستهما التي أشرنا إليها سابقا إلى حقيقة مفادها أن "العلاقات الأورومتوسطية و مستقبل الدول المتوسطية مرتبط بالطريقة التي ستواجه بها أوروبا تحديات التكامل و العولمة"¹. وأتصور أن هذا السيناريو قابل للتحقيق في حالة زوال الخلافات داخل الاتحاد الأوربي حول السلوك الخارجي، خاصة بين قطبيه الألماني و الفرنسي، حيث سينعكس هذا بالإيجاب على مشروع الشراكة الأورومتوسطية، و يتم تجاوز مسألة الوزن النسبي لبلدان أوروبا الجنوبية في ظل مشروع التوسيع نحو الشرق، وبالتالي يتم القضاء على الشكوك القائمة حول الدور الألماني داخل أوروبا الموحدة، وفي هذه الحالة يدخل الرهان المتوسطي في إطار إعادة تنظيم وتشكيل المحيط الأوربي.

المتغير الثاني: نمط الترابط بين الاتحاد الأوربي و دول جنوب حوض المتوسط الواقع أن الاتحاد الأوربي يعتبر مشروع الشراكة الأورومتوسطية مشروعاً شاملاً و جديداً، يختلف عن السياسة المتوسطية الأوروبية لثلاثة أسباب: يعتبر الأوروبيون أنهم يملكون اليوم نظرة استراتيجية و مستقبلية لحوض المتوسط و هذا بفضل آفاق إنشاء منطقة للتبادل الحر.

— أن الغلاف المالي المخصص لهذا المشروع أكبر بكثير من المساعدات المالية التي كانت في السابق.

— توسيع مجال التعاون لمجالات جديدة ودخول مواضيع جديدة مثل الأمن والاتصالات.

و من جهة أخرى المسار الأورومتوسطي- كما شرحنا ذلك في السابق- هو وليد مجموعة من المخاوف ترتبت عن الهاجس الأمني نتيجة تعمق الفوارق بين ضعفتي المتوسط في كل المجالات، وفي الوقت نفسه لعب التحول الجيواقتصادي- الذي ترتب على بروز عولمة الاقتصاد التي تزامنت مع ثورة تكنولوجية هائلة في مجال المعلومات والمواصلات- دورا كبيرا في دفع المسار الأورومتوسطي، لذا اعتبر أن المبادرة الأورومتوسطية جاءت لتدارك التأخر الأوربي مقارنة بالولايات المتحدة و اليابان. و أتصور في الأخير أنه إذا استطاع الاتحاد الأوربي مع دول جنوب الحوض من بناء علاقة تشاركية، تقوم على فكرة التضامن الذي يمليه القرب الجغرافي و تشابك المصالح، و تبتعد عن عقلية الوصاية والتدخل، فإن احتمالات نجاح المشروع ستكون كبيرة.

المتغير الثالث: نمط علاقات القوة بين الولايات المتحدة و الاتحاد الأوربي

في ظل ديناميكية العولمة/الإقليمية، و لمواجهة صعود منطقتين استراتيجيتين كبيرتين على الصعيد الدولي واحدة أمريكية (اتفاقية التبادل الحر لشمال أمريكا) و أخرى آسيوية (ASEAN)، وجد الاتحاد الأوربي نفسه في وضعية لا يستطيع فيها دخول المنافسة بدون تشكيل منطقة مستقرة سياسيا و متوازنة اقتصاديا مع شركائه في الضفة الجنوبية و الشرقية لحوض المتوسط.

هذا الواقع يدفعنا للقول أن مشروع برشلونة جاء لاعتباريين أساسيين هما:

- اعتبار سياسي استراتيجي يعكس حاجة أوربا لتوحيد مواقفها لمواجهة العجز الذي لازمها منذ تفكك الاتحاد السوفياتي (حرب الخليج، البوسنة، ألبانيا، كوسوفو...).

- اعتبار اقتصادي لتحضير أوربا لمنافسة اقتصادية كبرى مع الولايات المتحدة و اليابان.

إن يمكن اعتبار حوض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة مجالا فيه تقاطع و تنصادم المصالح الأوربية و الأمريكية، و هو ما أدركه الأوروبيون فليست المصالح الأوربية هي بالضرورة ما تعتبره الولايات المتحدة مصالحها، و من هذه الزاوية يمكن اعتبار ندوة برشلونة محاولة أوربية لإعادة التوازن الجيوسياسي لأوربا في مواجهة الهيمنة الأمريكية. ولتحقيق ذلك أوربا لها من الوسائل ما لا تملكه الولايات المتحدة، فالقرب الجغرافي و تشابك المصالح الاقتصادية والاجتماعية كلها أوراق تلعب لصالح الاتحاد الأوربي و هو بالتأكيد ما يعمل لصالح المشروع الأورومتوسطي، خصوصا مع بداية انفراج الأزمة الجزائرية و ملامح رفع الحصار على ليبيا.

المطلب الثاني: سيناريو الإخفاق

وهو سيناريو سلبي، مبني على أساس تعطل المسار الأورومتوسطي و انهياره، و يقوم هذا السيناريو على جملة من الافتراضات، نجلها في الآتي:

يرتبط إخفاق مسار برشلونة بإخفاق مساري التكامل في الجهتين، ويمكننا هنا أن نصور بسهولة فشل مسار التكامل في الضفة الجنوبية، لكن فشل التجربة الأوربية يصعب تصوره، غير أننا هنا لا نقصد بفشل التجربة الأوربية انهيارها، و لكن نقصد بها مراوحة المكان وعدم القدرة على الذهاب أبعد مما هو قائم.

في حالة ما إذا تركت العلاقات الثنائية الأكثر تعقيدا خارج المنطق التكامل (الخلاف التركي اليوناني، قضية الصحراء الغربية، الخلافات في منطقة البلقان) فإنها ستفاقم، وبناء على هذا السيناريو لا مجموعة (5+5)، ولا الاتحاد الأوربي ولا حتى مسار برشلونة تستطيع الذهاب بعيدا في مجال الحوار السياسي والأمني. ويمكننا هنا تصور مجموعة من الاحتمالات غير المرغوب فيها، ابتداء من تعليق المساعدات الأوربية و وصولا المجابهة العسكرية، وهو أمر ممكن للأسباب التالية: رؤية الأوربيين إلى نهاية الحرب الباردة و تفكك الكتلة الشرقية قد تدفع إلى عزل وانتقاء لجيرانها المفضلين، ونسيان حوض المتوسط نتيجة قرار سياسي، يعتبرها منطقة فقيرة و متخلفة لا تملك إمكانيات كافية من أجل التغلب على هذا المشكل، حيث يسعى البعض إلى اعتبار الشرق و الجنوب منطقتين مختلفتين يتعين اختيار إحدهما والتخلي عن الأخرى بسبب قلة الموارد.

من وجهة نظر دول الجنوب التطور السياسي لأي دولة يعني نقص الإرادة للتكامل مع جيرانها و رفض المشاركة على قدم المساواة في العلاقات الجديدة التي تبني في المنطقة.

صراع بين دولتين أو أكثر في المنطقة بسبب غياب وسائل بناء الثقة و الأمن. تأثير اتفاقية شنغن التي تشكل عامل عزل و غلق القلعة الأوربية حيث لم تصبح أوربا فضاءا للحرية و لكن تعيش كقلعة محصنة محاطة ببرابرة قادمين من الجنوب، وهنا أتساءل هل يمكن تصور نجاح مشروع للتبادل الحر يسمح فيه للسلع والبضائع بحرية الحركة و ترفع في وجهها الحواجز الجمركية، في حين يمنع المواطنين من ذلك و تفرض قيود على حركتهم؟ يبدو في الظاهر أن الأمر هنا يتعلق بتوسيع منطق الاندماج الأوربي للضفة الجنوبية

للمتوسط كما حصل في السابق بتوسيع المنطق الأوربي لدول أوروبا الشرقية، لكن تبقى نهاية هذا المنطق غير واضحة و مشكوك فيها، فنحن لا نعلم هل المطلوب من هذا المشروع أولا تنمية الدول الفقيرة في الضفة الجنوبية أم العكس، البحث عن أسواق جديدة للاتحاد الأوربي، ويبدو أن ما كان ممكنا بين الدول الأوروبية ذات المستوى الثقافي و الاقتصادي المتقارب لن يكون سهل التحقيق بالنسبة لمجموعات مختلفة كثيرا ثقافيا و اقتصاديا. والآن نأتي لنتفحص المتغيرات الثلاثة التي وضعناها في ظل سيناريو الإخفاق المتغير الأول: نمط العلاقة بين القوى المركزية داخل الاتحاد الأوربي.

من شأن الوضع الراهن الذي تمر به أوروبا أن يؤدي إلى توجه أوربي نحو الداخل وانكفاء على الذات، ويرجع هذا لسببين اثنين هما:

-الأزمة البلقانية التي نهت الأوربيين إلى المشاكل الجديدة التي قد تعصف بالمشروع الأوربي، حيث و لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية تطرح في أوروبا مشكل الانثنيات.

-تفكك الاتحاد السوفياتي و الكتلة الشرقية و حالة اللااستقرار التي خلفها، دفعت الأوربيين للاهتمام و التركيز على الشرق، و هذا بطبيعة الحال على حساب الجنوب . هذا الانكفاء قد ينمي الخلافات التقليدية بين فرنسا وألمانيا و بريطانيا، و هو الأمر الذي سينعكس بالسلب على مشروع الشراكة الأورومتوسطية، حيث لا يخفى علينا هنا توجهات بريطانيا الأطلسية اتجاه الولايات المتحدة، و التطلعات الألمانية نحو الشرق بدعوى أنه ليس من مصلحة ألمانيا أن تتحول من جديد إلى خط فاصل بين عالمين مختلفين : أوروبا الغربية الغنية المستقرة من جهة، و أوروبا الشرقية التي تعيش فوضى اقتصادية و لا استقرار سياسي من جهة أخرى. المتغير الثاني: نمط الترابط بين الاتحاد الأوربي ودول جنوب المتوسط

أشير في البداية أن دول جنوب المتوسط استقبلت بحرارة انتصار الديمقراطية في دول أوروبا الشرقية، ولكن في نفس الوقت عبرت عن تخوفاتها من أن يتم تصحيح اقتصاديات أوروبا الشرقية على حسابها، و هذا بالنظر إلى أن أوروبا الشرقية تشكل بالفعل مناسفا لجنوب المتوسط على مستويين:

-مستوى اليد العاملة: فهي يد عاملة مؤهلة أحسن من اليد العاملة في جنوب الحوض.
-مستوى الاستثمارات: فهناك إمكانيات كبيرة راجعة إلى وجود قاعدة صناعية إنتاجية سابقة.

وما يزيد أكثر في هذه التخوفات هو غياب تكتل في الجنوب موزل للتكتل القائم في الشمال، وهو ما يعني غياب إطار للمساومة الجماعية، وهو الأمر الذي يضع كل دولة من دول جنوب المتوسط في كفة و الاتحاد الأوربي في الكفة الأخرى، و الأكيد هنا أن الكفة ستميل لصالح الاتحاد الأوربي مهما كانت نباهة المفاوضين، و هذا بالطبع على حساب مصالح دول جنوب المتوسط، وهو ما قد يولد شعور بالظلم مرة أخرى، و يدعو للتمرد والرفض، و ينمي بالمقابل سياسات المواجهة و الاحتواء.

المتغير الثالث: نمط علاقات القوة بين الولايات المتحدة و الاتحاد الأوربي. هناك الكثير من المؤشرات التي تؤكد أن الولايات المتحدة بعد حرب الخليج أصبحت و أكثر من أي وقت مضى سيد المنطقة و المهيمن على التوازنات الجيوسياسية في المتوسط، في حين أن أوربا و بحكم علاقة الجوار الجغرافي هي الأكثر عرضة للانعكاسات السلبية المترتبة عن حالة اللااستقرار التي تعيشها المنطقة ، فبالنسبة للولايات المتحدة المتوسط لا يمكن أن يكون ملكاً إلا لسيد واحد، وإلا أصبح مسرحاً لصراع مستمر.

لقد مثل تفكك يوغسلافيا و الحرب الذي تبعته في البوسنة وكوسوفو اختبار حقيقي لمؤسسات الاتحاد الأوربي، خصوصا ما تعلق منها بالسياسة الخارجية و الأمنية المشتركة (PESC)، حيث عجزت و فشلت هذه المؤسسات في إيجاد تسوية لهذه الأزمة، وبرزت استمرارية الحاجة للدور الأمريكي حتى داخل أوربا نفسها.

والموقع أنه إضافة لهذه المؤشرات فإن منطقة المتوسط تقدم أربعة عوائق لإنشاء منطقة للتبادل الحر هي:

1- تحتل منطقة المتوسط موقعا متقدما بين مناطق الاضطراب السوسيوسياسي في العالم، وهو مناخ لا يشجع على التكامل و الاستثمار.

2- حجم منطقة المتوسط المتواضع، و قدرتها التنافسية الضعيفة.

3- حالة التفكك التي تعيشها المنطقة.

4- المحورية و الانقسام، فدول المنطقة كلها تتجه نحو شريك محوري واحد هو أوربا، و عجزت على بناء علاقات سليمة فيما بينها.

المطلب الثالث: السيناريو الاتحادي (الوضع القائم)

وهو سيناريو يفترض استمرار الأمور على حالها دون تغيير، حيث سيبقى الاتحاد الأوروبي متردد اتجاه جنوبه، وستستمر الولايات المتحدة في ممارسة نفوذها في المنطقة، وسيبقى المتوسط كموضوع رهان بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وهذا للاعتبارات التالية:

- 1- صحيح أن أوروبا لم تعد منقسمة، إلا أنها ليست متحدة بالشكل الكافي، إذ تفتقر أوروبا لقاسم مشترك يمكن أن تقوم عليه توجهاتها السياسية في المستقبل.
- 2- الوجود الأمريكي الكثيف في أوروبا، وانعكاساته على طبيعة العلاقات الأورأمريكية.
- 3- صعوبة تنفيذ سياسة الاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة البحر المتوسط كما تقرر في برشلونة، في ظل المفارقات التي طغت على السطح خلال قمة كين 'Cannes' الفرنسية حول المساعدات، حيث بد الخلاف واضحا بين فرنسا وألمانيا حول الغلاف المالي المخصص لكل من منطقتي شرق أوروبا وحوض المتوسط.

وستستمر حالة الشك حول مستقبل المنطقة و كذا مستقبل العلاقات الأورمتوسطية، و تبرز مخاطر انتقال العدوى من دول تعيش أزمات اجتماعية وسياسية إلى كامل المنطقة، وستبقى الجدران التي أشرنا إليها سابقا قائمة (الجدار الاقتصادي، الجدار الديمغرافي، الجدار الثقافي، الجدار الأمني). غير أنه وبالنظر إلى المشاكل الكبيرة و المترابطة التي تعيشها المنطقة، فإن هذا السيناريو إذا تحقق فمعناه أن المنطقة تتجه رأسا نحو الانفجار، الذي سيأخذ أشكالا مختلفة و متعددة:

- 1- موجات من الهجرة الكثيفة نحو الشمال كما حدث خلال الأزمة الألبانية، لكنه هذه المرة سيكون بأعداد كبيرة.
- 2- عمليات انتقامية في الشمال في شكل تفجيرات و اغتالات.
- 3- تدخل عسكري مباشر.

ونحاول الآن تفحص المتغيرات الثلاثة في ظل هذا السيناريو.

المتغير الأول: نمط العلاقة بين القوى المركزية داخل الاتحاد الأوروبي.

ستستمر حالة الشك نحو السلوك الألماني اتجاه شرق ووسط أوروبا، وستبقى مسألة الوزن النسبي لدول القوس اللاتيني داخل الاتحاد الأوروبي تطرح نفسها، وستبقى بريطانيا محافظة على تميزها و ارتباطها التقليدي الأطلسي.

المتغير الثاني: نمط الترابط بين الاتحاد الأوروبي و دول جنوب المتوسط.
ستستمر حالة الشك و الحيلة في التعامل بين الطرفين ، فالاتحاد الأوروبي يبقى
محكوم بهواجسه الأمنية و مخاوفه من جنوب فقير و غير مستقر.
أما دول جنوب المتوسط فستبقى تنتظر للاتحاد الأوروبي نظرة شك و ارتياب
اتجاه نواياه الحقيقية المرتبطة بسياسات الاحتواء و الهيمنة، و ستستمر كذلك
حالة التبعية التي تحكم العلاقات الأورومتوسطية اليوم.

المتغير الثالث: نمط علاقات القوة بين الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة.
في غياب نظام دولي جديد ستستمر حالة الفوضى المحكومة اليوم بديناميكية
العولمة/الإقليمية في فعل فعلها داخل شبكة العلاقات الدولية، حيث سيستمر
التنافس الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة ، و سيجد الطرفان
في حوض المتوسط فضاء مناسب لهذا الصراع.

الختامة:

تتمتع منطقة حوض المتوسط بظروف مواتية يمكن أن تدفع بها قدما إلى الأمام ، خصوصا إذا ما أدرك الفاعلون الأساسيون في المنطقة أن الوقت قد حان للتعاطي الفعال مع متطلبات العولمة/الإقليمية ، وإلا فإنه محكوم على المنطقة ونحن على أعتاب الألفية الثالثة أن نعيش على هامش حركة العالم اقتصاديا، سياسيا واجتماعيا مرة أخرى.

وعلى ضوء دراستنا لمشروع الشراكة الأورمتوسطية، يمكن أن نستخلص جملة من الاستنتاجات الأساسية:

1-إن المفهوم المطروح للشراكة الأورمتوسطية هو مفهوم أوروبي ، بمعنى أنه ليس مفهوم متوسطي نتج بعد اتفاق مختلف الأطراف عليه، فالمشروع و كما يدل عليه اسمه هو مشروع أوروبي في الأساس يثبت لطرف هويته و ينكر بالمقابل هوية الطرف الثاني. فالمشروع يتجه إلى ترميط العلاقات الاقتصادية و التجارية للاتحاد الأوروبي مع جيرانه المتوسطيين في ضوء المتطلبات السياسية و الأمنية الجديدة للاتحاد الأوروبي التي تولدت عن نهاية الحرب الباردة.

2- إن مشروع الشراكة الأورمتوسطية في حقيقته يعكس تغير مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة في الفكر الاستراتيجي، حيث انتقلنا من المفهوم الضيق للأمن بالمعنى العسكري، إلى تصور أكثر تعقيدا عن الأمن الإنساني، فالأمن لا يعني مجرد غياب الحرب ولكنه يعني التعاون و الاعتماد المتبادل لتعزيز التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لضمان الحد الأدنى من الاستقرار ، و ضمن هذا السياق فإن وحده عقد حقيقي للتنمية بإمكانه ضمان الأمن الشامل و الجماعي للمنطقة ، لأنني أتصور أنه ضمن أفاق محيرة كالتى يحياها الحوض لا إنشاء قوات التدخل السريع ولا امتلاك القدرة على استعمال القوة بإمكانها إطفاء الحرائق التي ستلتهم كل المتوسط دون استثناء.

3-إن مشروع الشراكة الأورمتوسطية يعكس مركزية المقاربة الاقتصادية التي تؤكد على:

- الآثار الإيجابية المترتبة على الانفتاح للتبادلات التجارية و المالية على النمو الاقتصادي.
- الروابط الاقتصادية كمحور للقناعات السياسية و الإيديولوجية .

وهي مقاربة قائمة على دور العامل الاقتصادي في إدماج النخب المتوسطية في نظام علاقات معقد يجعلها تابعة و خاضعة للقوى المهيمنة على السوق.

4- إن التقدم نحو الديمقراطية و تجاوز أزمة السولة يحتاج إلى توفير شروط موضوعية أساسية، في مقدمتها ضمان التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وتأمين آليات التوزيع العادل لثمارها. فلا يمكن أن تقوم الديمقراطية دون استقرار سياسي، ولن يتحقق هذا الاستقرار دون تنمية متكاملة، و من هنا يبدو أن المنطق الأوربي الذي يدفع إلى عملية الديمقراطية دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات دول المنطقة، هو منطق غير سليم، و قد يزيد في معاناة شعوب المنطقة، إذ أن اللجوء إلى الديمقراطية في ظل تدهور الأوضاع الاجتماعية و تراجع معدلات النمو و ارتفاع البطالة قد يعصف بهذه المجتمعات.

5-إن نجاح إقامة منطقة للتبادل الحر يتطلب ما يلي:

- أن تكون المعونة الاقتصادية أكبر بكثير مما هي مقترحة، فالمنطقة بحاجة إلى مشروع مارشال جديد، أو على الأقل دعم مماثل للدعم الذي تلقته كل من إسبانيا و البرتغال عند انضمامها إلى المجموعة الأوروبية.

-الاستثمار المباشر في المنطقة في قطاعات غير قطاع المواد الأولية، وهذا يستدعي خلق جو ملائم للاستثمارات الأجنبية عن طريق وضع الإطار المؤسسي الذي يساعد على خلق هذا الجو، ويثبت قواعد اللعبة و الآليات المناسبة لهذه الاستثمارات.

-التعاون بين الدول المتوسطية نفسها يشكل أهمية خاصة لأجل خلق إطار للمساواة الجماعية في مواجهة التكتل الذي يشكله الاتحاد الأوربي في الجهة المقابلة.

6-نسجيل على مشروع الشراكة الأورومتوسطية هذا الفارق الكبير بين حجم الهدف المعلن عنه، وبين الوسائل المقترحة لتجسيده، فالهدف هو بناء منطقة للسلام و الأمن و الرفاه المشترك، و الوسائل هي إقامة منطقة للتبادل الحر.

وهي وسائل كما رأينا في دراستنا مشكوك في جدواها، إذ أنها تنطلق من المقاربة الليبرالية التي ترى بأنه إذا تم فتح الحدود بين دولتين أو أكثر فإن ضغط المنافسة سيجبر كل دولة على التخصص في إنتاج المواد التي فيها أفضلية مقارنة بالدول الأخرى، لكن هذه المقاربة صالحة أكثر للنول المتقاربة اقتصاديا، و الحال في حوض المتوسط يختلف، فعدم المساواة في التنمية بين الضفتين، و اللاتوازن في العلاقات الاقتصادية تشكل عائقا لتحقيق المشروع.

إن طريق التبادل الحر الذي يقترحه الاتحاد الأوربي ليس هو بالضرورة الطريق الأفضل، فليس من الصعب التشكيك في فكرة أن التجارة الحرة تجلب النمو

الاقتصادي، وهو بالضبط ما فعلته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) حين نشرت كتاب عنوانه¹: "من النمو المجنوب بالتبادلات إلى التبادلات المجنوبة بالنمو" *De la croissance tirée par les échanges aux échanges tirés par la croissance*.

7- نسجل على مشروع الشراكة الأورومتوسطية هذه الازدواجية الغريبة في معالجته لموضوع حرية الحركة و الانتقال، إذ كيف يمكن تصور فضاء متوسطي تتنقل فيه البضائع والخدمات ورؤوس الأموال بكل حرية، في حين يمنع ذلك بالنسبة للموارد البشرية التي تعتبر حجر الزاوية للتبادل الحر.

8- نسجل حالة التنافس القائم بين مشروع الشراكة الأورومتوسطية ومشروع الشرق أوسطية، حيث يعتبر مشروع الشراكة الأورومتوسطية ردا أوريبيا على التواجد الكثيف في حوض المتوسط لقوة غير متوسطية.

فالاتحاد الأوربي مهتم بالمتوسط لأسباب جيواقتصادية، إذ أن المتوسط حلقة في مسار الإقليمية الذي تقوده أوربا في مواجهة الغرب الآخر بعد اختفاء نظام الأحلاف العسكرية الذي سمح بتشكيل ثلاثة كتل اقتصادية متنافسة حول كل من الولايات المتحدة و اليابان و الاتحاد الأوربي.

9- تشكل ثنائية شمال/جنوب في حوض المتوسط عبر اتساع و تعمق الفوارق بين صفتي المتوسط، فمن جهة يوجد في الشمال عالم تشكله مجموعة من الشعوب الغنية، تنظمها قيم ديمقراطية ليبرالية، في طريقها لتجسيد بناء اقتصادي و سياسي موحد، وعالم آخر في الجنوب أهم ما يتميز به: شعوب فقيرة، نمو ديمغرافي كبير، مجتمعات ذات بنى تقليدية و نزاعات و تمزقات داخلية.

إن استمرار اختلال التوازن الحالي الخطير و الغير محتمل، يعني الرضخ لحكم الواقع و الاعتراف بأن القوانين الأوربية الأكثر صرامة لا تستطيع أبدا الدأب على الهجرة ما لم تعالج من جذورها، وذلك بالاستثمار أكثر ما يمكن في المشاريع المحدثة لمناصب الشغل.

10- نسجل على مشروع الشراكة الأورومتوسطية الانتقائية في التعامل مع القطاعات و المواضيع الاستراتيجية ، حيث لاحظنا التركيز على القطاعات التي يستفيد منها الجانب الأوربي بالدرجة الأولى كقطاع الصناعة وإهمال القطاعات التي

¹ René Teboul : L'intégration économique du bassin méditerranéen Hrmattan, France 1997, P17

تملك فيها دول جنوب المتوسط قدرة تنافسية كقطاع الفلاحة و النسيج، نفس المنطق ينطبق على المواضيع حيث برز مثلا التركيز على الهجرة وتم تناسي موضوع المديونية.

11- على دول الضفة الجنوبية إن هي أرادت أن تتجاوز الوضع المتردي الذي تتخبط فيه أن تعيد النظر في الأمور التالية:

- إعادة ترتيب البيت الداخلي و الحسم في مسألة الشرعية ، من أجل ضمان الاستقرار الذي يعتبر شرطا ضروريا لإحداث أي تنمية حقيقية.

- بحث مشاريع التكامل و الاندماج في المنطقة وفق أسس واقعية ، و هذا لتشكيل قوة جهوية موازية للتكتل القائم في الشمال لأجل خلق إطار للمساومة الجماعية بدعم القدرة التفاوضية لدول الجنوب.

- إعادة تنظيم التمويل الحكومي بالنظر إلى تراجع الإيرادات الحكومية المترتب على الدخول في منطقة التبادل الحر.

وفي الأخير يجب التأكيد على أن إدراك بحث تعاون من نوع جديد في حوض المتوسط ، يقوم على أساس الاعتماد المتبادل و التعاون الاقتصادي و يستبعد منطق المواجهة وسياسة الاحتواء ، يشكل عاملا حاسما للتصدي إلى الاتجاه نحو التفكك الذي تجسده بشكل عنيف الأزمة البلقانية ، والمساهمة في التخفيف من حدة اللاتوازنات القائمة التي تعكر صفو المنطقة.

إن القضية الأساسية في نظرنا لا تكمن اليوم في ضرورة الانخراط في مشروع الشراكة من عدمه، وهذا بحكم ما أفرزته المتغيرات الدولية، إن القضية الأساسية تكمن في كيفية و شروط التحول من علاقة التبعية إلى علاقة الشراكة بطريقة تضمن مصالح مختلف الأطراف.

نقول هذا لأن الاتحاد الأوربي ما يزال يتعامل مع الجنوب على أساس أنه عدو و ليس شريك يطرح مشاكل و لا يقدم مزايا، وهو بذلك يزيّد في تعقيد الوضعية لأن الثروات إذا لم تذهب حيث يتواجد الناس فإن الناس سيذهبون إلى حيث تتواجد الثروات. لذا أرى من الضروري في المرحلة الراهنة القيام بعمليات بناء الثقة بين ضفتي المتوسط عن طريق تكثيف الحوار القائم على الاحترام المتبادل لخصوصيات كل طرف، وهنا أشير أن مسؤولية النجاح في بناء منطقة سلام وأمن و رفاه مشترك هي مسؤولية جماعية، يتحمل فيها كل طرف جزء من المسؤولية، غير أن الاتحاد الأوربي يتحمل فيها القسط الأكبر بحكم موقعه كقوة اقتصادية دولية من الدرجة الأولى،

وبحكم أنه كذلك هو المبادر بالمشروع، و هذا لا يعني إطلاقاً إعفاء دول جنوب الحوض من مسؤولياتها اتجاه شعوبها.

المراجع

أولاً: بالعربية.

أ- الكتب:

- 1- أمين سمير و ياشير فيصل: البحر المتوسط في العالم المعاصر: دراسة في التطور المقارن، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ط1 ، 1988 .
- 2- أمين سمير و آخرون: قضايا استراتيجية في المتوسط
ترجمة : سناء أبو شقراء، دار الفرابي . بيروت . لبنان ط1 . 1992.
- 3- براهيم ع الحميد: المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية.
مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت ط1 . 1996 .
- 4- خناس اسماعيل ، تحدي الطاقة في حوض المتوسط.
ترجمة سمير سعد، دار الفرابي . بيروت لبنان ط1 . 1994
- 5- روفين جان كريستوف، أوهام الإمبراطورية و عظمة البرابرة.
ترجمة أمل أبي راشد، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان، طرابلس، ط1 1995
- 6- فيرنر فاينفلد: التحولات في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا: التحديات و الاحتمالات أمام أوروبا و شركائها، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية.
- 7- كابرون ميشال ، أوروبا في مواجهة الجنوب : العلاقات مع العالمين العربي و الإفريقي.
ترجمة: أديب نعمة ، دار الفرابي، بيروت، لبنان ط1، 1992
- 8- كوترو توماس و هوسون ميشال: على أبواب القرن الواحد و العشرين : أين أصبح العالم الثالث، ترجمة: نخلة فريفر، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان، طرابلس ط1، 1995
- 9- مركز الدراسات العربي الأوروبي: العلاقات العربية الأوروبية: حاضرها و مستقبلها.
مركز الدراسات العربي الأوروبي ، باريس ط1 . 1997
- 10- معهد كتلونيا للدراسات المتوسطية و التعاون: نحو رؤية جديدة لشراكة أوروبية متوسطة.
دار الكتاب العربي للطباعة و النشر و التوزيع و الترجمة، برشلونة، إسبانيا، ط1 ، 1997
- 11- ياشير فيصل: المتوسط في الثورة التكنولوجية، ترجمة: أديب نعمة و فهمية شرف الدين.
دار الفرابي، بيروت، لبنان ط1، 1996
- 12- ياسين السيد: نحو تأسيس نظام عربي جديد، منتدى الفكر العربي، عمان ط1، نوفمبر 1992

ب-الدوريات:

- 1- الإبراهيمي أحمد طالب: أفاق التعاون المغاربي الأوروبي. الثقافة، السنة 21 ، العدد 113 ، 1996، ص 11-31.
- 2- أحمد محمد سيد: التآذ و التكامل حول البحر المتوسط. السياسة الدولية، السنة 32 ، العدد 124، أفريل 1996 ، ص 88-94
- 3- بن زكرياء مصطفى : قانون البحار و البحر الأبيض المتوسط. دراسات دولية عدد 51، 94/2 ، ص 55-67 .
- 4- بوضرسة معمر : اتفاق الشراكة مع أوروبا... الرهانات و المخاطر على مستقبل الجزائر جريدة النصر 19 أفريل 1997
- 5- الحبيب سليم : التسمية المشتركة: نموذج جديد للتعاون الأوروبي المغاربي. دراسات دولية العدد 44 ، 92/3 ، ص 68-88 .
- 6- حتي ناصيف يوسف: حدود الدور الأوروبي و فرصه في عملية التسوية في الشرق الأوسط، المستقبل العربي السنة 19 ، عدد 215 : جانفي 1997 ص 4 -16.
- 7- حتي ناصيف يوسف :أي هيكل للنظام الدولي الجديد. جريدة المساء 10/9 ، أكتوبر 96 ، ص 15
- 8- الحراثي ميلاد مفتاح : العلاقات المغاربية الأوروبية المستقبل العربي عدد 209 ، 96/7 ص 30-42
- 9- الخطيب ياسر : تزايد فرص المتوسطية في عهد ناتانياهو شؤون الأوسط ، العدد 58 ، ديسمبر 1996 ص 111-117
- 10- الدجاني أحمد صدقي : في الشراكة الثقافية الأوروبية المتوسطية. شؤون عربية العدد 89 مارس 1997
- 11- الدجاني برهان: النواحي الاقتصادية و المالية لإعلان برشلونة. شؤون عربية العدد 89 مارس 1997
- 12- دي قاسكنسيلون الفارو: العلاقات بين أوروبا و المغرب العربي: هل فك الارتباط أمر لا مفر منه ؟، دراسات دولية عدد 92/4، 45، ص 28-41
- 13- الرشدان عبد الفتاح : النظام الشرق الأوسطي: الفكرة و المخاطر قراءات سياسية، السنة 5 ، عدد 3 ، صيف 95، ص 51-68
- 14- شكري عز الدين : المغرب العربي - أوروبا 1992، إعادة صياغة العلاقات المياسة الدولية، عدد 99 ، جانفي 1990 ، ص 156-162

- 15- شهاب مفيد : نحو بلورة رؤية عربية مشتركة للشراكة الأوروبية المتوسطية.
شؤون عربية، العدد 89 ، مارس 97
- 16- شوقي ممدوح : الشرق أوسطية بين الجغرافيا السياسية و الجغرافيا الاقتصادية.
السياسة الدولية، سنة 32 ، عدد 125، يوليو 1996 ، ص 125-129
- 17- طعم الله خميس: الهجرة المغاربية والتحول الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بأوروبا
(تجربة الجيلين الثاني و الثالث)، دراسات دولية، عدد 63 ، 97/2، ص 29-39
- 18- عبد الفضيل محمود : مصر و العرب و الخيار المتوسطي، الفرص و المحاذير.
السياسة الدولية، السنة 32 ، أبريل 1996 ، عدد 124 ، ص 119-124
- 19- عبد الله رمضان : تحولات الاقتصاد العالمي: توازنات الثورة والقوة.
قراءات سياسية، السنة الخامسة، العدد 2، ربيع 1995 ، ص 39-80
- 20- عبد الناصر محمود وليد : التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة و سندان التطرف.
السياسة الدولية، السنة 32، أبريل 1996 ، العدد 124 ، ص 111-118
- 21- علي عبيد نافيف: العولمة و العرب .
المستقبل العربي، للعدد 221 ، 97/7
- 22- عمران عدنان : المحور الأمني و السياسي للشراكة الأورومتوسطية .
شؤون عربية، عدد 83 ، مارس 97
- 23- المجذوب طه : الأمن الأوروبي المتوسطي من وجهة نظر مصرية.
السياسة الدولية، السنة 32، عدد 24، أبريل 94، ص 95-106
- 24- محمد علي ناصر : البعد السياسي و الأمني في الشراكة الأورومتوسطية
شؤون عربية، العدد 89 ، مارس 97.
- 25- مطر عبد الرحمان : أسئلة برشلونة : قراءة أولية في مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون
الأوروبي المتوسطي، المستقبل العربي السنة 19 ، عدد 125 ، جانفي 97 ، ص 58-73
- 26- مهابة أحمد : سياسة مصر المتوسطية و نكسة الاتحاد المغاربي.
السياسة الدولية، السنة 32 ، أبريل 1996 ، العدد 124 ، ص 107-110
- 27- المهدي عبد الله ميلود و أحمد عبد الحكيم دياب: اتحاد المغرب العربي و المجموعة
الأوروبية في استراتيجية العلاقات الدولية، المستقبل العربي، عدد 183، 1994/5، ص 54-74 . -
- 28- ندوة المنتدى : البعد العربي الأوروبي بعد مرور عام على مؤتمر برشلونة.
المنتدى، العدد 134 ، نوفمبر 1996 ، ص 7-22

A - Ouvrages .

- 1- Abdelkader Sid Ahmed : Economie du Maghreb : L'impératif de Barcelone, CNRS Editions, Paris 1998
- 2- Balta Paul : Le grand Maghreb des indépendances à l'année 2000
La découverte, Paris 1990
- 3- Balta Paul : La Méditerranée réinventée : réalités et espoirs de la coopération, la découverte, Paris 1992
- 4- Bensidoun, Isabelle et Chevalier, Agnès : Europe – Méditerranée le pari de l'ouverture, Economie, Paris 1996
- 5- Bichara, Kader : Le grand Maghreb et l'Europe: enjeux et perspectives
Publisud, 1992
- 6- Bichara, Kader : Le partenariat euro-méditerranéen après la conférence de Barcelone, L'Harmattan, France 1997
- 7- Bichara, Kader : L'Europe et la Méditerranée : Géopolitique de la proximité, L'Harmattan, France 1994
- 8- Bichara, Kader : L'Europe et le monde arabe : cousins, voisins
Publisud, paris 1992
- 9- Crouzatier, Jean Marie : Géopolitique de la Méditerranée
Publisud, 1998
- 10- Daguzan, Jean François et Girardit, Raoul : La Méditerranée : Nouveaux défis, nouveaux risques, Publisud, paris 1995
- 11- Eurostat : L'Europe en chiffres.
Office des publications officielles des communautés européennes, 1995
- 12- Groupes d'études et de recherches sur la Méditerranée : L'annuaire de la Méditerranée 1996, Publisud, Paris 1996
- 13- Groupes d'études et de recherches sur la Méditerranée : L'annuaire de la Méditerranée 1997, Publisud, Paris 1997
- 14- Oualalou, Fethallah : Après Barcelone : Le Maghreb est nécessaire
L'Harmattan, Paris 1996
- 15- Vernières, Michel : Nord-Sud : Renouveler la coopération
Economie, Paris 1995
- 16- Ravenel, Bernard : Méditerranée : L'impossible mur.
L'Harmattan, Paris 1995
- 17- René Teboul : L'intégration Economique du Bassin Méditerranée.
L'Humattan, Paris 1997

B – Périodiques :

- 1- Aliboni, Roberto : L'Italie et le Maghreb dans la perspective de renouveau de la politique européenne. Etudes internationales, 2/95, N°55, PP76-88
- 2- Balta, Paul : En Méditerranée, une coopération senée d'embûches
Le monde diplomatique, octobre 94, P 23
- 3- Barbé, Esther : La redécouverte de la Méditerranée.
Confluences Méditerranée, N°2 Hiver 92, PP69-76

- 4- Barnal, Pierre : La Méditerranée dans la guerre froide
Relation internationale, N°87 Automne 96, PP 293-308
- 5- Bensalem, Hatem : Le Maghreb sur l'échiquier Méditerranéen
Etudes Internationales 4/1991, N°41, PP 95-112
- 6- Biad, Abdelwahab : La Méditerranée à l'aube du nouvel ordre mondial, nouveau front Nord-Sud au lac de paix et de coopération.
Etude Internationales, N°51 2/94, PP 44-53
- 7- Bouchard, Lucien Pierre : Les Quinze à la croisée des chemins
Etudes Internationales (Canada), Vol. 27, N° 3, Sep1996, PP 485-500
- 8- Bounefous, Marc : vers un nouveau concept de sécurité.
Confluences Méditerranéennes, N°2 Hiver 1992, PP 41-58
- 9- Bounefous, Marc : Politique et stratégie du sud.
Défense Nationale, mai 1993, 49ème année, PP 103-111
- 10- Bouzidi, Abdelmajid : Les relations commerciales de l'Algérie avec l'Europe des douze, Colloque : « Les relations entre la CEE et le Maghreb, handicaps et perspectives d'avenir » mai 1992, CERP de Tunis PP 199-211
- 11- Brijot, Jean claud: un axe latin: une nécessité pour la défense européenne, Défense internationale, Avril 97, 53ème année, PP 97-103
- 12- Chater, Khalifa : Pour une nouvelle approche des relations entre le Maghreb et l'union européenne.
Etudes Internationales, 2/95 N°55, PP 07-08
- 13- Chater, Khalifa : Europe \ Maghreb : La perception de l'autre dans le discours politique, Etudes Internationales, 2/95 N°55, PP 92-102
- 14- Colard, Daniel: La conférence de Barcelone et le Partenariat Euro-méditerranéen, Défense national , Février 96, 52 ème année, PP 109-118
- 15- Dammak, Abdessalem: Les expériences historiques d'intégration maghrébines, Colloque : « Les relations entre la CEE et le Maghreb, handicaps et perspectives d'avenir », mai 1992, CERP de Tunis PP 457-465
- 16- De puyanège, Gérard: L'émergence institutionnelle de la Méditerranée (1975-1996), Relations internationales, N°87, automne 1996, PP 325-344
- 17- Desalies, bruno callies: Europe-Maghreb: de la coopération au partenariat, Défense national, juin 1994, 50° année, PP 125-132
- 18- Dumas, Marie-yancy : Sécurité et coopération en Méditerranée
Défense national, janvier 1992, 48° année, PP 79-89
- 19- Morin, Edgar : Matrice de cultures, zones de tempêtes
Le monde diplomatique, août 1995, P 12
- 20- Escallier, robert : Nouvelles dynamiques démographiques en méditerranée occidentale, éléments de réflexion et hypothèses
Etudes internationales, N°51 2/94, PP 32-43
- 21- Froud, Pascal et Remacle, Eric: Un projet pour la paix en méditerranée
Confluences Méditerranée, N°2 92, PP59-67
- 22- Fremeux, J : La guerre froide en méditerranée (1945-1990)
Etudes internationales, N°63 2/97, PP26-36

- 23- Freund, wolfgangs: Maghreb- Europe : à propos de quelques « murs ». nouveaux érigés en méditerranée, Etudes internationales, N°41 4/91
- 24- Gerffroy, Olivier : La coopération navale : pour une Europe puissante Relations internationales et stratégiques, N°23, automne 1996, PP44-56
- 25- Gérard, Kebabdjian : Contre les douteuses recettes du libre échange, la méditerranée horizon naturel de l'Europe
Le monde diplomatique, novembre 1995, PP 14-15
- 26- Ghalionn, Borhane : La fin des stratégies nationales
Confluences, N° 2 HIVER 1992.
- 27- Grange Daniel : la Méditerranée, berceau ou frontière ?
Relations internationales N° 87 automne 1996, p-p 243-259.
- 28- Grimaud, Nicole : l'U. M.A, quatre ans après la négociation d'un accord euro-maghrébin d'association avec le Maroc.
Etudes internationales, N° 48, 3/93. PP 120-130.
- 29- Grimaud, Nicole : la Mauritanie et l'union européenne.
Etudes internationales, N° 55, 2/95. PP 52-57.
- 30- Guerraux, Dinsy: la coopération internationale: les orientations prioritaires, Revue les papiers, N° 10, novembre 1992.
- 31- Hamdi, Hamouda : coopération économique Tunisie- union européenne, Etudes internationales N° 55, 2/95. PP 61-69.
- 32- Karan, Ahmed : la dynamique de la coopération entre le Maghreb et les pays du sud de la Méditerranée et l'Europe.
Etudes internationales N° 55, 2/95 pp 103-105.
- 33- Kerdoun, Azzouz : Essai de définition d'une politique européenne des pays du Maghreb a partir des accords avec la CEE et dans le cadre unifié de l'U.M.A. Colloque, pp 51-65.
- 34- Khader, Bichara : le partenariat Euro-méditerranéen
Etudes internationales, N° 57, 4/95.
- 35- Klibi, Chedly: l'Europe et la Méditerranée à l'aube du XXI^{ème} siècle, Etudes internationales, N° 63, 2/97. PP : 5-13.
- 36- Laïdi, Zaki : espace, vitesse et sens à l'heure de la mondialisation.
politique étrangère 1/96. PP 179-190.
- 37- Lannon, Erwan : la déclaration interministérielle de Barcelone. Acte fondateur du partenariat euro-méditerranéen, Revue de marché commun de l'union européenne, N° 398 mai 1996, PP 358-368.
- 8- Laurens, Henry : La France, l'Angleterre et les Etats unis dans la méditerranée et le monde arabe,
Relations international, N° 87, automne 1996, PP 277-2
- 9- Lauxade, A. Jacques : La politique Méditerranéenne de la France.
Etudes internationales, N° 63, 2/97, PP 14-25.
- 40- Mamelouk, Mohamed Ali : les relations commerciales de la Tunisie avec la C.E.E, Colloque: «des relations entre la CEE et le Maghreb: Handicaps et perspectives d'avenir», mai 1992, CERP de Tunis PP 243.255.

- 41- Marin, Manuel : Investir dans la région méditerranéenne. L'Europe sans Frontières, avril 97.
- 42- Mentir. Messaoud : L'avenir du relations unions-européenne-pays du Maghreb, Journal El Watan, 12 mais 1997.
- 43- Nyahoho, Emmanuel : l'accord de Maastricht et ses amplications de politiques économiques.
Etudes internationales (Canada), Vol : 25 Mai 1995, PP 355-383.
- 44- Ortega-Martin C : Structures pour la sécurité et la coopération Méditerranée occidentale, Etudes internationales. N° 49. 4/93. P-P/ 70-103.
- 45- Ouanes, Ahmed : le concept de sécurité coopérative en Méditerranée.
Etudes internationales. N°63, 2/97, PP 38-53
- 46- Parzymus, Stanislou : l'union du Maghreb arabe face aux problèmes de la sécurité et de la coopération dans la Méditerranée.
Etudes internationales. N° 41 4/91, PP 123-134.
- 47- Pastré, Olivier : Pour une économie frontière de la Méditerranée.
Méditerranée – développement. N° 9, Décembre 1995, PP 25-29.
- 48- Ravanel, Bernard : Mer commune. sécurité commune.
Confluences Méditerranéen, N°2, Hiver 92, PP 27-40.
- 49- Semminatore, Imenio : les relations internationales de l'après guerre froide : une mutation globale.
Etudes internationales (Canada), Vol: 27, N°03, Sep 96, PP : 603-638
- 50- Sioudi Zahar : L'Europe et l'enjeu Méditerranée vus par un tunisien.
Etudes internationales, N°55 2/95, PP :16-23
- 51- Solana, Daniel : Europe-Maroc : Le partenariat, socle d'une nouvelle coopération.
Marchés Tropicaux, 50ème année, 5 mai 1995 N°2582 PP-929-934.
- 52- Sourian, Jacques : L'exigence d'un vrai partenariat Economique et politique, N°224-225, décembre 95- janvier 96, PP 34-38
- 53- Starova. M Luan: L'union du Maghreb dans le contexte méditerranéen.
Etudes Internationales, N°41 4/91, PP 113-122
- 54- Zahiri Youssef : UMA-CEE : Analyse d'une réalité et schémas futurs.
Etudes internationales, N°41 4/91, PP 135-147
- 55- Talha, Larbi : une zone de libre-échange entre le Maghreb et l'Europe : un projet par défaut, Etudes internationales, N°55 2/95, PP 39-51
- 56- Tlemçani, Mohamed Benlahcen: Bilan de la coopération Maghreb-CEE A l'heure de Marché unique européen.
Les papiers, N°10 novembre 1992, PP 35-53
- 57- Zorgibibe, Charles : La Méditerranée, nouvelle ligne de front ?